

عُقُودُ الرَّبَرَجِدِ عَلَى مُسْتَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ فِي إِعْرَابِ الْحَدِيثِ
-2-

تأليف: جلال الدين السيوطي
تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر
أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة

(2)
مُسْنَدُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

1- حديث "ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله قَرَقاً" [1]

[في التمييز] [2] .
[عَرَقًا وَقَرَقًا] هما منصوبان على التمييز. فالأَوَّلُ مَحْوُلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْأَصْلُ:
فَفَاضَ عَرَقِي، فَحَوَّلَ الْإِسْنَادُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَانْتَصَبَ عَرَقًا عَلَى التَّمْيِيزِ.

قال ابن مالك في شرح التسهيل [3]: "مميّز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية
مبهمة النسبة. وإنما أطلق على هذا النوع بخصوصه مع أن كلّ تمييز فضلة يلي
جملة، لأن لكل واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع
بالتمييز، بخلاف غيره، فإن الإبهام في أحد جزأي جملته، فأطلق على مميزه مميّز
مفرد، وعلى هذا النوع مميّز جملة. والأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً
إلى المجهول فاعلاً، كقولك في: طاب زيدٌ نفساً، و {اشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} [4]:
طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس".

وقال الزمخشري في المفصل [5]: هذه التميزات مزالة عن أصلها، إذ الأصل
وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصيب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طابت
نفسه، وتصيب عرقه، واشتعل شيبُ رأسي، لأن الفعل في الحقيقة وصف في
الفاعل. والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.
قال ابن يعيش في شرحه [6]: "ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء
منه، فصار مسنداً إلى الجميع، وهو أبلغ في المعنى. والتأكيد أنه لما كان يفهم
منه الإسناد إلى ما هو منتصب [به]، ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى،
ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب
لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفى انجلاؤه، يُبَيِّنُ المراد من ذلك
بالنكرة التي هي فاعل في المعنى، فقل طاب زيدٌ نفساً، وكذا الباقي. فهذا
معنى قوله: والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة
والتأكيد". انتهى

وأما الثاني فليس محوّلاً عن شيء، وإنما هو مبين لجهة التشبيه، نحو: أنت
الأسدُّ شجاعاً، والبحرُ كرماً، والخليفةُ هبةً.
وفي أوّل هذا الحديث عند مسلم [7] "فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ":
[معنى سَقَطَ]

قال القاضي عياض [8]: "معنى سَقَطَ فِي نَفْسِي لَمَّا أَيَّ أَعَزَّتْهُ حَيْرَةٌ وَدَهْشَةٌ".

قال الهروي [9] في قوله تعالى: {وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} [10]: "أي تحيروا وندموا، يقال للنادي المتحير على فعلٍ فعله: سُقط في يده. وهو كقوله: قد حصل في يده من هذا مكروه". انتهى.

وقال أبو حيان في البحر [11]: "ذكر بعض النحويين أن قول العرب "سُقِطَ في يده" فعل لا يتصرف، فلا يستعمل منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مفعول. وكان أصله متصرفاً. تقول: سَقَطَ الشيء إذا وقع من علو، فهو في الأصل متصرف لازم... وسُقِطَ مبني للمفعول، والذي أوقع موقع الفاعل هو الجار والمجرور، كما تقول: جُلِسَ في الدار، وضجك من زيد. وقيل: سَقِطَ يتضمن معقولاً وهو هاهنا المصدر الذي هو الإسقاط، كما يقال: دُهِبَ بزيد".

قال أبو حيان: "وصوابه وهو هنا ضمير المصدر الذي هو السقوط، لأن سُقِطَ ليس مصدره الإسقاط، وليس بنفس المصدر هو المفعول الذي لم يُسم فاعله، بل هو ضميره [12]. وقوله: "ولا إذ كُنْتُ في الجاهلية".

قال أبو البقاء [13]: "تقديره ولا أشكل علىَّ حال القرآن إذ أنا في الجاهلية كإشكال هذه القصّة علىَّ.

وقال التوربشني [14] في شرح المصابيح: قيل فاعل "سقط" محذوف، أي فوق في نفسي من التكذيب ما لم أقدر على وصفه، ولم أعهد بمثله ولا إذ كُنْتُ في الجاهلية.

وقال الطيبي في شرح المشكاة [15]: "قد أحسن هذا القائل وأصاب في هذا التقدير، وبشهادة له قوله: "فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما غشيني" أي من التكذيب. فـ "مِنْ" على هذا بيانية. والواو في "ولا إذ كُنْتُ" لما تستدعي معطوفاً عليه، و"لا" المؤكدة توجب أن يكون المعطوف عليه منفياً، وهو هذا المحذوف. وهذا أسد في العربية من جعل "ولا إذ كُنْتُ" صفة لمصدر محذوف، كما قدّر المظهري [16]، حيث قال: "يعنى وقع في خاطري من تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في تحسينه لشأنهما تكذيب أكثر من تكذبي إياه قبيل الإسلام، لأن واو العطف مانعة، ولو ذهب إلى الحال لجاز على التعسف".

قال: "وذكر المظهري أن "عرفاً ورفقاً" منصوبان على التمييز، والظاهر أن يكون "رفقاً" مفعولاً له، أوحالاً، لأنه لا يجوز أن يقال: انظر فرقي".

قال: "وقوله: "فَرَدَدْتُ إليه أن هَوْن على أمتي".

يجوز أن تكون "أَنْ" مفسّرة [17]، لما في ردّد من معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية، وإن كان مدخوله أمراً. وجوّز ذلك صاحب الكشف نقلاً عن سيبويه [18].

وقوله: "ولك بكلّ ردّة مسألة تسألنيها".

"تسألنيها" صفة مؤكدة لمسألة، كقوله تعالى: {وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} [19] أي مسألة

ينبغي لك أن تسألها، وأنت لا تخيب فيها. انتهى [20].

2- حديث اللقطة "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" [21].

قال ابن مالك في توضيحه [22]: "تضمّن هذا الحديث حذف جواب "إن" الأولى وحذف شرط "إن" الثانية، وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإن جاء، صاحبها أخذها وإلا يجئ فاستمتع بها".

3- حديث: "يغسل ما مس المرأة منه" [23].

قال أبو البقاء: -وهو أول حديث ذكره في إعرابه-: "'ما" بمعنى الذي، وفاعل "مس" مضمّر فيه يعود على الذي، والذي وصلتها مفعول "يغسل"، و"المرأة" مفعول "مس". ولا يجوز أن ترفع "المرأة" بمسّ على معنى ما مسّت المرأة لوجهين: أحدهما: أن تأنيث المرأة حقيقي، ولم يفصل بينها وبين الفعل فلا وجه

لحذف التاء. والثاني: أن إضافة المسنن إلى الرجل وإلى أبعاضه حقيقة، قال تعالى: {أَوْ لَمْ تُنْمِ التَّسَاءُ} [24] وإضافة المسنن إليها في الجماع تجوز. انتهى.

4- حديث موسى والخضر: [25]

قال أبو البقاء [26]: "قوله: "أَتَى بِأَرْضِكَ السَّلام".

في "أَتَى" ها هنا وجهان: أحدهما: من أين، كقوله تعالى: {أَتَى لَكَ هَذَا} [27] فهي ظرف مكان. و"السَّلام" لما مبتدأ. والظرف خير عنه. والثاني: هي بمعنى كيف، أي كيف بأرضك السَّلام؟ ووجه هذا الاستفهام أنه لما رأى ذلك الرجل في قعر من الأرض استبعد علمه بكيفية السَّلام. فأما قوله "بأرضك" فموضعه نصب على الحال من السَّلام، والتقدير: من أين استقرَّ السَّلام كائناً بأرضك؟. وقوله: "موسى بني إسرائيل":

أي أنت موسى بني إسرائيل؟ فأنت مبتدأ، وموسى خبره.

وقوله: "فكلموهم أن يحملوهم فأعرف الخضر فحملوهم".

المعنى أن موسى والخضر ويوشع قالوا لأصحاب السفينة هل تحملوننا؟ فعرفوا الخضر فحملوهم. فجمع الضمير في "كلموهم" على الأصل، وثني "يحملوهم" لأنهما المتبوعان، ويوشع تبع لهما. ومثله قوله تعالى: {إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرِجْلِكَ} [28] فثنى ثم وحد لما ذكرنا.

وقوله: "قوم حملونا".

أي هؤلاء قوم، أوهم قوم. فالمبتدأ محذوف. وقوم خبره.

وقوله: "فأخذ برأسه".

في الباء وجهان أحدهما: هي زائدة، أي أخذ رأسه. والثاني: ليست زائدة، لأنه ليس المعنى أنه تناولت رأسه ابتداء، وإنما المعنى أنه جرَّه إليه برأسه ثم اقتلعه. ولو كانت زائدة لم يكن لقوله "اقتلعه" معنى زائد على أخذه. وقوله: "لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ".

"لو" هنا بمعنى "أن" الناصبة للفعل [29]، كقوله تعالى: {وَدُّوا لَوْ يُدْهِنُ} [30] {وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ} [31]. وقد جاء بأن لا قوله تعالى: {أَيُّودٌ أَخَذَكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ} [32]. و"صبر" بمعنى يصبر، أي وددنا أن يصبر. انتهى كلام أبي البقاء.

قلت: وبقي فيه أشياء منها قوله: "موسى بني إسرائيل":

فيه إضافة العلم وهو "موسى" إلى بني إسرائيل. والقاعدة النحوية أن العلم لا يضاف لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف الإضافة، إلا أنه جاء إضافة العلم قليلاً في قول الشاعر:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الثَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ [33]

فأول على أنه تُخِيلُ فيه التَّنْكِيرُ لوقوع الاشتراك في مسمَّى هذا اللفظ، وكذا يؤول في هذا الحديث.

قال ابن الحاجب [34]: "شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف". قال الرضي [35]: "فإن كان ذا لام حذفه لأمه، وإن كان علماً نكر بأن يجعل واحداً من جملة من سمِّي بذلك اللفظ... قال: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا منع من اجتماع التعريفين كما في النداء، نحو: يا هذا، ويا عبد الله. وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: زيد الصَّدِّق، ونحو ذلك. وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد. ومثله قولهم: مُضْمَرُ الْحَمَاءِ [36]، وأنما الشَّاءُ وزيدُ الخيل [37]. فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق... انتهى.

وقوله: "ما تَقَصَّ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقْرَةِ هَذَا الْعَصْفُورِ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ"

ليس هذا الاستثناء على ظاهره، لأن علم الله لا يدخله النقص، ف قيل "نقص" بمعنى أخذ، وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمنين [38]، ويكون التشبيه واقعاً على الآخذ لا على المأخوذ منه. وقيل المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول

حرف التبعية، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبع، والمعلوم هو الذي يتبع. وقيل هو من باب قول الشاعر:

بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ [39] وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ
لَا نَقِرَ الْعَصْفُورَ لَا يُنْقِصُ الْبَحْرَ. وقيل "إلا" بمعنى "ولا"، أي ولا كنقرة هذا
العصفور [40]. كما قيل بذلك في قوله تعالى: {لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا
الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ} [41]، أي ولا الذين ظلموا. لكن قال أبو حيان في البحر [42]:
"إن إثبات "إلا" بمعنى "ولا" لا يقوم عليه دليل.

وقوله: "إني على علم من علم الله". "على" هنا للاستعلاء المجازي.

وقوله: "فبينما هم في ظل صخرة في مكان تزيان" [43].

قال ابن مالك في توضيحه [44]: "تزيان"، هو بلا صرف، وفيه شاهد على أن
منع أصرف، فعلان ليس مشروطاً بأن يكون له مؤنث على فعلى، بل شرطه
ألا تلحقه تاء التأنيث، ويستوي في ذلك ما لا مؤنث له من قبل المعنى "لخيان" [45]
وما لا مؤنث له من قبل الوضع كـ "تزيان"، وما له مؤنث على فعلى في اللغة
المشهورة كـ "سكران". انتهى.

وقال الكرمانى [46]: "اللام في قوله (لَوَدِدْنَا) جواب قسم محذوف. و(لَوْصَبَرِ)
في تقدير المصدر، أي والله لوددنا صبر موسى. وهذا حكم كل فعل وقع مصدراً
بلو بعد فعل المودّة. قال الزمخشري في قوله تعالى: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ} [47]
[47] وودوا إدهانك [48]. و(يُقَصِّ) بصيغة المجهول. و(مِنْ أَمْرِهِمَا) مفعول ما لم
يسم فاعله". [انتهى كلام الكرمانى].

5- حديث: "فُرِجَ سَقْفُ بَيْتِي" [49] الحديث.

وفيه "ثم جاء بطسبت من ذهب مملوءاً حكمةً وإيماناً فأفرغها في صدري".
قال أبو البقاء [50]: "مملوءاً" بالنصب على الحال. وصاحب الحال "طسبت"
لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله "من ذهب" فقرب من المعرفة ويجوز أن
يكون حالا من الضمير في الجار، لأن تقديره بطسبت كائن من ذهب أو مصوغ
من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار. ولوروي بالجر جاز على
الصفة. وأما "حكمة وإيماناً" فمنصوبان على التمييز.
قال: "والطسبت مؤنث ولكنه غير حقيقي، فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى
الإناء" انتهى.

6- حديث: "أتدرى أي آية في كتاب الله معك أعظم" [51].

قال أبو البقاء [52]: "لا يجوز في "أي" هاهنا إلا الرفع على الابتداء و"أعظم"
خبره. و"تدرى" معلق عن العمل [53]، لأن الاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي
قبله، وهو كقوله تعالى: {لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْجَرْيَيْنِ أَحْصَى} [54].
وفي حديث عمران بن حصين "أتدرون أي يوم ذاك" [55]: "أي" مبتدأ،
و"ذاك" خبره. وقيل "ذاك" المبتدأ، و"أي" الخبر. ولا يجوز نصبه بتدرون
البتة". انتهى.

7- حديث: "أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سورة وعده أن
يعلمه إياها، فقال أبي: "فقلت: السورة التي قلت لي" [56].

قال أبو البقاء [57]: "الوجه النصب على تقدير اذكر لي السورة، أو علمني.
والرفع غير جائز إذ لا معنى للابتداء هنا".

8- حديث: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا إذا أصبَحْنَا أَصْبَحْنَا على
فطرةٍ لإسلام، وكلمة الإخلاص، وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وملة أبينا إبراهيم
حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين" [58].

قال أبو البقاء [59]: "تقديره: يعلمنا إذا أصبحنا أن نقول أصبحنا على كذا،
فحذف القول للعلم به، كما قال تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ
سَلَامٌ عَلَيْهِمْ} [60] أي يقولون سلام عليكم".

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام [61] في أماليه [62]: "على" إذا استعملت نحو قوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ} [63] تدل على الاستقرار والتمكن من ذلك المعنى، لأن الجسم إذا علا شيئاً تمكن منه، واستقر عليه".

9- حديث "كأَيُّنُ" تقرأ سورة الأحزاب أو كأَيُّنُ تعدُّها؟ قال: ثلاثا وسبعين آية. قال: قط" [64].

[كأَيُّنُ وقط]

قال أبو البقاء [65]: "أما" "كأَيُّنُ" فاسم بمعنى كم. وموضعها نصب بتقرأ أو تعد. وقوله "ثلاثا وسبعين" منصوب بتقدير أعدّها ثلاثا وسبعين، فهو مفعول ثانٍ. وأما "قط" فاسم مبنى على الضم، وهو للزمان الماضي خاصة. ومنهم من يضمّ القاف، ومنهم من يفتح القاف ويخفف الطاء ويضمّها. ولا وجه لتسكينها هنا. والتقدير: ما كانت كذا قط". انتهى.

قلت: في "كأَيُّنُ" خمس لغات. قال ابن مالك في الكافية الشافية [66]:

وهكذا كَيِّنَ وكأَيُّنُ فاستَيِّنُ وفي كأَيُّنُ قيل كأَيُّنُ وكأَيُّنُ
وقال في شرحها: "أصلها" "كأَيُّنُ" وهي أشهرها، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير [67]. ويليها "كأَيُّنُ" وبها قرأ ابن كثير، والبواقي لم يقرأ بشيء منها في السبع. وقرأ الأعمش [68] وابن محيصن [69] "وكأَيُّنُ" بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة، وبعدها نون ساكنة في وزن "كَغَيِّنُ" ولا أعرف أحداً قرأ باللغتين الباقيتين".

وقال ابن الأثير [70] في النهاية [71] في هذا الحديث: "قوله" "أقط" "بألف الاستفهام. أي أحسب. قال: ومنه حديث حيوة بن شريح [72]: "لقيت عقبة بن مسلم [73] فقلت له: بلغني أنك حدثت عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا دخل المسجد: "أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم" [74] قال: أقط؟ قلت: نعم".

وقال الأندلسي [75] في شرح المفصل: "قط" مخففة ومشددة. فالمخففة معناها. حسب، وهي مسكنة مبنية لوقوعها موقع فعل الأمر. والمشددة معناها ما مضى من الزمان. وبنيت لأنها أشبهت الفعل الماضي، إذ لا تكون إلا له، ولأنها تضمنت معنى "في"، لأن حكم الظرف أن يحسن فيه "في"، ولما لم يحسن ظهوره هنا مع أنه اسم زمان دل على أنها مضمنة لها، وحركت لالتقاء الساكنين، وضمت لأنها أشبهت "مُنْدُ" لأنها في معناها، فإذا قلت: ما رأيته قط، فمعناه: ما رأيته منذ كنت. انتهى.

10- حديث: "أنهم جمعوا القرآن في مصاحف في خلافة أبي بكر، وكان رجال يكتبون، ويُملُّ عليهم.." [76].

قال أبو البقاء [77]: "يُملُّ" لما بضم الياء لا غير، وماضيه أَمَلَّ. وفي القرآن "أولا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هو" [78]. وفيه لغة أخرى: أَمَلَى يُمَلِّي، ومنه قوله تعالى: {قَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ} [79].

قلت: ذكر أن أَمَلَّ يُمَلَّ لغة الحجازيين، وأَمَلَى يُمَلِّي لغة [تميم] [80].

11- حديث: "لما كان يومُ الفتح قال رجل: لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليوم" [81].

[دخول لا النافية للجنس على المعرفة]

قلت: هو من مشاهير الأحاديث التي تكلمت النحاة على تخريجها، لدخول "لا" فيه على المعرفة، وبنائها معها على الفتح، وذلك على خلاف القاعدة. ومثله قول عمر بن الخطاب "قضية ولا أبا حسنٍ لها" في أشياء أخر. ونسوق كلام النحاة في ذلك.

قال ابن مالك في شرح الكافية: "يَتَأَوَّلُ العلم بنكرة فيجعل اسم لا مركباً معها إن كان مفرداً، كقول الشاعر:

نَكْذَن وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ [82] أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ
وَقَوْلٍ آخَرَ:

لَا هَيْئَتَ اللَّيْلَةِ لِلْمَطِيِّ [83]
وَمَنْصُوباً بِهَا إِنْ كَانَ مِضَافاً، كَقَوْلِهِمْ: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا [84]. وَلَا بَدَّ مِنْ
نَزْعِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِمَّا فِيهِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: وَلَا أَبَا حَسَنِ، وَلَمْ يَقُولُوا: وَلَا أَبَا
الْحَسَنِ. فَلَوْ كَانَ الْمِضَافُ مِضَافاً إِلَى مَا يَلْزِمُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ [كَعَبْدِ اللَّهِ] [85] لَمْ
يَجْزِ فِيهِ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ [86].

وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي تَأْوِيلِ الْعِلْمِ الْمُسْتَعْمَلِ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَلَى
تَقْدِيرِ إِضَافَةِ "مِثْلٍ" إِلَى الْعِلْمِ، ثُمَّ حُذِفَ "مِثْلُ" فَخَلَفَهُ الْمِضَافُ إِلَيْهِ فِي
الْإِعْرَابِ وَالتَّنْكِيرِ. وَالثَّانِي أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: لَا وَاحِدٍ مِنْ مَسْمِيَّاتِ هَذَا الْاسْمِ. وَكَلَا
الْقَوْلَيْنِ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا التَّزَامُ الْعَرَبِ
تَجَرَّدَ الْمُسْتَعْمَلِ ذَلِكَ الِاسْتِعْمَالُ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلَوْ كَانَتْ إِضَافَةُ "مِثْلٍ" مَنْوِيَّةً
لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى ذَلِكَ. الثَّانِي: إِخْبَارُ الْعَرَبِ عَنِ الْمُسْتَعْمَلِ ذَلِكَ الِاسْتِعْمَالُ بِمِثْلِ،
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

بَرِّئَ مِنَ الْحُمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ [87] تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ
فَلَوْ كَانَتْ إِضَافَةُ "مِثْلٍ" مَنْوِيَّةً لَكَانَ التَّقْدِيرُ: وَلَا مِثْلُ زَيْدٍ مِثْلُهُ. وَذَلِكَ فَاسِدٌ.
وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فَضَعْفُهُ بَيِّنٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ إِلَّا
عِلْمٌ مُشْتَرِكٌ فِيهِ كَزَيْدٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لَازِماً، كَقَوْلِهِمْ: لَا بَصْرَةَ لَكُمْ، وَلَا قُرَيْشَ بَعْدَ
الْيَوْمِ، وَكَقَوْلِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي بَعْدَهُ" [88].
وَإِنَّمَا الْوَجْهُ فِي هَذَا الِاسْتِعْمَالِ أَنْ يَكُونَ عَلَى قَصْدٍ: لَا شَيْءٌ يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا
الْاسْمُ كَصَدَقَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ بِهِ، فَضَمَّنَ الْعِلْمُ هَذَا الْمَعْنَى، وَجُرَّدَ لَفْظُهُ مِمَّا يَنَافِي
ذَلِكَ.

انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ.
وَقَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ [89]: قَدْ يُوَوَّلُ الْعِلْمُ بِنَكْرَةٍ، فَيَرْكَبُ مَعَ "لَا" إِنْ كَانَ
مَفْرُداً، وَيَنْصَبُ بِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْرُداً، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
"إِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ" وَكَقَوْلِ
الشَّاعِرِ:

نَكْذَن وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبِلَادِ [90] أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ
وَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

إِنَّ لَنَا الْعُرَى وَلَا عُرَى لَكُمْ [91]
وَالثَّانِي نَحْوُ: "قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا". لَمَّا أَوْقَعُوا الْعِلْمَ مَوْقِعَ نَكْرَةٍ جَرَّدُوهُ مِنْ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ إِذْ كَانَتَا فِيهِ، كَقَوْلِهِ: وَلَا عُرَى لَكُمْ. أَوْ فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِمْ: وَلَا
أَبَا حَسَنِ. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ "عَبْدَ اللَّهِ" لَمْ يَعْمَلْ بِهَذِهِ الْمَعَامِلَةَ لِلزُّومِ الْأَلْفِ
وَاللَّامِ، وَكَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يَنْزَعَانِ مِنْهُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ.
وَقَدَّرَ قَوْمُ الْعِلْمِ الْمَعَامِلَ بِهَذِهِ الْمَعَامِلَةَ مِضَافاً إِلَيْهِ ["مِثْلُ" ثُمَّ] [92] حَذَفَ
مِضَافَهُ وَأَقِيمَ الْعِلْمَ مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّنْكِيرِ، كَمَا فُعِلَ بِأَيْدِي سَبَا فِي
قَوْلِهِمْ: "تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا" [93] يَرِيدُونَ مِثْلَ أَيْدِي سَبَا، فَحَذَفُوا الْمِضَافَ وَأَقَامُوا
الْمِضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فِي النِّصْبِ عَلَى الْحَالِ. وَقَدَّرَهُ آخَرُونَ بِلَا مَسْمًى بِهَذَا
الْاسْمِ، أَوْ بِلَا وَاحِدٍ مِنْ مَسْمِيَّاتِ هَذَا الْاسْمِ. وَلَا يَصِحُّ وَاحِدٌ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ الثَّلَاثَةِ
عَلَى الْإِطْلَاقِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَمَمْنُوعٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهُمَا: ذَكَرَ "مِثْلُ" بَعْدَهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
تَبَكَّى عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ

فَتَقْدِيرُ "مِثْلُ" قَبْلَ زَيْدٍ مَعَ ذِكْرِ "مِثْلُ" بَعْدَهُ وَصِفاً أَوْ خَبِراً يَسْتَلْزِمُ وَصْفَ
الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، أَوْ الْإِخْبَارَ عَنْهُ بِنَفْسِهِ وَكِلَاهُمَا مَمْتَنَعٌ. الثَّانِي: أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِذَلِكَ
إِنَّمَا يَقْصِدُ نَفْيَ مَسْمًى الْعِلْمِ الْمَقْرُونِ بِلَا، فَإِذَا قَدَّرَ "مِثْلُ" لَزِمَ خِلَافَ الْمَقْصُودِ،

لأن نفي مثل الشيء لا تعرّض فيه لنفي ذي المثل. الثالث: أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو: لا بصره لكم.

[و أما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإنّ] [94] من الأعلام المعاملة بذلك ماله مسمّيات كثيرة كأبي حسن، وقيصر. فتقدير ما كان هكذا بلا مسمّى لهذا الاسم أو بلا واحد من مسمّياته لا يصح لأنه كذب. فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد منه بما يليق به وبما يصلح له، فيقدر "لا زيد مثله" بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر "لا قريش بعد اليوم" بلا بطن من بطون قريش بعد اليوم، ويقدر "لا أبا حسن لها" و "لا كسرى بعده" و "لا قيصر بعده" بلا مثل أبي حسن، ولا مثل كسرى ولا مثل قيصر، وكذا لا أمية ولا عُزّى. ولا يضّر في ذلك عدم التعرّض لنفي المثل. فإن سياق الكلام يدلّ على القصد.

انتهى.

وقال الرضويّ [95]: أعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينصب بـ "لا" التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه، نحو: "لا حسن" لا الحسن البصري، و "لا صَعَق" في الصّعق [96]. أو مما أضيف إليه نحو: "لا أمراً قيس" و "لا ابن زبير". ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكرهما قال: لا هيثم الليلة للمطيّ وقال:

نكذّن ولا أمية في البلاد أرى الحاجات عند أبي حبيب ولتاويله بالمنكر وجهان: إما أن يقدر مضاف هو "مثل"، فلا يتعرّف بالإضافة لتوغلّه في الإيهام، وإنما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور، الذي لا يتعرّف بالإضافة إلى أي معرف كان، لرعاية اللفظ وإصلاحه. ومن ثمّ قال الأخفش [97] على هذا التأويل يمتنع وصفه لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى "قضية ولا أبا حسن لها": ولا قيصر لها، إذ عليّ رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أقضاكم عليّ" [98] فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر. وهذا كما قالوا: "لكل فرعون موسى"، أي لكل جبار قهار، فيصرف موسى وفرعون لتنكيرهما بالمعنى المذكور. انتهى.

12- حديث: "إن مَطْعَمَ ابْنِ آدَمَ جُعِلَ مثلاً للدُّنيا، وإن قَرَحَهُ [99] ومَلَحَهُ، فانظروا إلى ما يصير" [100].

قلت: "ما" موصولة وعائدها محذوف، لأنه جُرّ بمثل الحرف الذي جرّ الموصول به، والتقدير: إلى ما يصير إليه، ونظر به يتعدى.

13- حديث: "جاءت الرَّاجِفَةُ تُبْعِثُهَا الرّادِفَةُ" [101].

قلت: هذه الجملة الفعلية حال من الراجفة.

وقوله: "جاء الموت بما فيه".

جملة الجار والمجرور حال من الموت، والباء للمصاحبة.

14- وقوله: "أرأيت إن جَعَلْتُ صَلَاتِي كُلَّهَا عَلَيْكَ". "أرأيت" هنا بمعنى أخبرني.

وقوله: "إِذْ يُكْفِيكَ اللَّهُ مَا أَهَمُّكَ مِنْ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ" [102]. "إذن" هنا للجواب والجزاء معاً، وهي ناصبة للفعل لاستيفائها الشروط من التصدّر وغيره [103].

15- حديث: "مثلي في النبيين كمثل رجل بنى دارا فأحسنها وأكملها وترك فيها موضع لبنية لم يصعها، فجعل الناس يطوفون بالبيان ويعجبون منه ويقولون: لو تم موضع اللبنة" [104].

قلت: "جعل" لها معان: أحدها: الشروع في الفعل، كأنشأ وطفق، ولها اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يكون غالبا إلا فعلا مضارعا مجزّدا من أن، وهي في هذا الحديث بهذا المعنى. قال ابن مالك [105]: وقد يجيء جملة فعلية مصدرية إذا كقول ابن عباس: "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا" [106].

الثاني: بمعنى اعتقد، فتنصب مفعولين نحو: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا} [107].

الثالث: بمعنى صير، فتنصب مفعولين أيضاً، نحو: {فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا} [108].
الرابع: بمعنى أوجد وخلق، فتتعدى إلى مفعول واحد، نحو: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [109].

الخامس: بمعنى أوجب، نحو: جعلتُ للعامل كذا.

السادس: بمعنى ألقى، كجعلتُ بعض متاعي على بعض.

16- حديث: "قال مَعْبِد: أي رسول الله، يُخْشَى عَلَى مَنْ شَبِهَهُ" [110].
قال أبو البقاء [111]: "أي" بفتح الهمزة وتخفيف الياء، مقلوب "يا" وهو حرف نداء.

17- حديث شرح الصدور [112].

قال أبو البقاء [113]: "قوله: فرجعتُ بها أغدو بها رقةً على الصغير ورحمةً للكبير" تقديره ذا رقة وذا رحمة. وهو منصوب على أنه خبر أغدو، وهي من أخوات كان، فحذف المضاف ونصب المضاف إليه".
قلت: ويجوز أن يكون النصب على الحال.

18- حديث: "إذا كان يومُ القيامة كنتُ إمام النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم غير فخر" [114].

قلت: "كان" في أول الحديث تامة بمعنى وجد. و"يومُ القيامة" بالرفع فاعلها. و"كان" الثانية ناقصة. والتاء اسمها. و"إمام" خبرها وقوله "غير فخر" منصوب على الحال. قال التوربشتي: "إمام النبيين" بكسر الهمزة. والذي يفتحها وينصبه على الظرف لم يصب.

وقال الرافعي في تاريخ قزوين [115]: "قوله وصاحب شفاعتهم" يجوز أن يقال معناه: وصاحب الشفاعة العامة بينهم. ويجوز أن يريد وصاحب الشفاعة لهم".

19- حديث: "يوشكُ الفرائثُ أن يحسَرَ عن جبل من ذهب" [116].

قال ابن مالك: "اقتران خبر "أوشك" بأن أكثر من تجريده منها، بعكس كاد، كقوله:

إذا قيل هاتوا أن يملؤا ويمنعوا [117] ولو سُئِلَ الناسُ التراب لأوشكوا ومثال التجريد قوله:

في بعض غزائِهِ يُوافِقُهَا [118] يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيِّتِهِ

قال: "وأختص كاد وأوشك باستعمال مضارعهما. وسائر أفعال المقاربة لزمّت لفظ الماضي" [119].

قلت: ففي الحديث شاهد للأمرين معاً.

20- حديث: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصُّبح فقال: شاهدُ فلان؟ فقالوا: لا" [120].

قال أبو البقاء [121]: "يريد الهمزة فحذفها للعلم بها. وهو مرفوع بأنه خبر مقدّم. و"فلان" مبتدأ، ويجوز أن يكون "شاهد" مبتدأ لأن همزة الاستفهام فيه مرادة. ولو ظهرت لكان مبتدأ البتة، و"فلان" فاعل يسدّ مسدّ الخبر". انتهى.

قلت: الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ "أشاهد" بإثبات الهمزة فعرف أن إسقاطها من تصرف الرواة. وقوله: "صلى بنا".

قال الطيبي [122]: "أي أمنا. والباء إما للتعدية أي جعلنا مصليين خلفه، أو للحال أي صلى ملتبساً بنا".

وقوله: "ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا".

يحتمل أن يكون من باب حذف كان واسمها بعد لو وهو كثير، والتقدير: ولو كان الإتيان حبوا. ذكره الطيبي قال: "وبجوز أن يكون التقدير: ولو أتوهما حابين، تسمية بالمصدر مبالغة".

قوله: "وإن الصف الأول على مثل صف الملائكة".

قال الطيبي [123]: "قوله" على مثل " خبر إن، والمتعلق كائن".

21 - حديث الصدقة [124].

قوله: "فلما جمع إليّ ماله لم أجد عليه فيه إلا ابنة مخاض، فأخبرته أنها صدقته فقال: ذاك ما لا لبن فيه ولا ظهر".

قلت: الإشارة بذاك وهو صيغة المذكر إلى ابنة مخاض وهي مؤنث. وكذا ضمير "فيه" عائد إليه. لأنه قد ينزل المؤنث منزلة المذكر على إرادة معنى الشخص.

وقوله: "وقد عرضت عليه ناقة فتية سمينه ليأخذها، فأبى وردّها عليّ، وها هي ذه قد جئتُك بها".

قال ابن مالك في شرح التسهيل [125]: "تفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المجرد بأنا وأخواته كثيراً كقولك: ها أنا ذا، وها نحن أولاء إلى ها هن أولاء. ومنه قول السائل عن وقت الصلاة "ها أنا ذا يا رسول الله" [126] وقوله تعالى: {هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّوهُمْ} [127] انتهى.

وفي حديث جابر في الذي اخترط سيفه: "فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فقال لي: مَنْ يَمْتَعُكَ مَنِّي؟ قلت: الله. فها هو ذا جالساً" [128]. وفي حديث جليبيب فقال: "يا رسول الله ها هو ذا إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه" [129].

وقال الأندلسي في شرح المفصل: "وأما قولهم "ها أنا" ونحوه، فـ"ها" عند سيويه [130] داخله على الأسماء المضمرة. وعند الخليل [131] مع الأسماء المبهمه في التقدير، على أنهم أرادوا أن يقولوا "هذا أنا" فجعلوا أنا بين ها وذا".

وقال السيرافي [132]: "ها" في هذه الحروف للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة ذا ونحوه. وإن شئت جعلت أنت ونحوه الخبر والإشارة هي الاسم". قال: "وإنما يقول القائل: "ها أنا ذا" إذا طلب رجل لم يُدر أحضر هو أم غائب، فيقول المطلوب: ها أنا ذا، أي الحاضر عندك".

قال ابن الأنباري [133]: "إنما يجعلون المكنى بين "ها" و"ذا" إذا أرادوا القريب في الأخبار، فمعنى ها أنا ذا ألقى فلاناً: قد قرب لقائي إياه. قال: وقول العامة "هو ذا لقي فلاناً" خطأ عند جميع العلماء، لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى قالوا: ها هو ذا يلقى فلاناً، وها أنا ذا ألقى فلاناً. وأنشد قول أمية: ها أنا ذا لديكم [134] ليكنما ليكنما

وقال في موضع آخر: قولك "ها أنا ذا" إنما يقع جواباً لمن طلب إنساناً شك في أنه حاضر أم غائب، فتقول مجيباً له: "ها أنا ذا"، ولا تقول مبتدئاً "ها أنا" فتعرف بنفسك، لأنك إذا أشرت إلى نفسك بـ"ذا" فالإخبار "أنا" بعده لا فائدة فيه". انتهى.

قوله: "فإن تطوّعت بخير".

هو على الأصل. وجاء قوله تعالى: {وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا} [135] بالنصب على إسقاط الخافض.

مراجع هذه الحلقة

- 1- الأصول في النحو: لأبى بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مطبعة النجف 1393 هـ 1973 م.
- 2- إعراب الحديث النبوي: العكبري، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، عمان
- 3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هوام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محمى الدين، الطبعة الخامسة- دار الجيل- بيروت 1399 هـ 1979 م.
- 4- الإيضاح: الخطيب القزويني، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي.
- 5- البحر المحيط: أبو حيان، مطبعة السعادة 1328 هـ.
- 6- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: المرحوم عبد الفتاح القاضي، الطبعة الأولى، دار لكتاب العربي 1401 هـ 1981 م.
- 7- بغية الوعاة: السيوطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة عيسى الحلبي الطبعة الأولى 1384 هـ 1964 م.
- 8- تاج العروس: الزبيدي.
- 9- تخریج أحاديث شرح الكافية: عبد القادر البغدادي، مخطوطة مصورة بالجامعة الإسلامية برقم 266 عن شهيد علي.
- 10- تذكرة الحفاظ: الذهبي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 11- التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهرى. دار إحياء التراث العربية، عيسى الحلبي.
- 12- تهذيب التهذيب: ابن حجر، دار صادر عن الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن.
- 13- حاشية الأمير على مغني اللبيب.
- 14- حسن المحاضرة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى 1387 هـ 1967 م
- 15- خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون.
- 16- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق د. شكر فيصل.
- 17- الزاهر: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، بغداد 1399 هـ 1979 م.
- 18- سنن أبي داود: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ومختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري وعليه معالم السنن للخطابي، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي.
- 19- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى الحلبي.
- 20- سنن الترمذي: تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة الفجالة الجديدة.
- 21- السيرة النبوية: ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، مطبعة الحلبي، الطبعة الثانية 1375 هـ 1955 م.
- 22- شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- 23- شرح أبيات سيويه: ابن السيرافي، تحقيق د. محمد غاب سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق 1979 م.
- 24- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية.
- 25- شرح التسهيل: ابن مالك، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم 15 ش نحو. ومنه مصورة بالجامعة الإسلامية برقم 1411.
- 26- شرح التسهيل: ابن مالك، الجزء الأول، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى 1394 هـ 1974 م القاهرة.

- 27- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، بغداد 1397 هـ 1977 م.
- 28- شرح الكافية: الرضي. دارا لكتب العلمية، بيروت.
- 29- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى.
- 30- شرح مشكاة المصابيح: الطيبي، مخطوط بالمكتبة المحمودية في المدينة المنورة، الجزء الأول برقم 548 والثاني برقم 613 والرابع برقم 945.
- 31- شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- 32- شواهد التوضيح والتصحيح: ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- 33- شواهد العيني على شرح الأشموني.
- 34- صحيح البخاري بشرح الكرمانى، الطبعة الأولى 1933 - 1938 م.
- 35- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي.
- 36- طبقات الشافعية: السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلوي، الطبعة الأولى.
- 37- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
- 38- الفوائد في مشكل القرآن: العز بن عبد السلام، تحقيق د. رضوان الندوي.
- 39- القاموس المحيط: الفيروز آبادي.
- 40- القراءات الشاذة: المرحوم عبد الفتاح القاضي.
- 41- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 42- كشف الظنون: حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بيروت.
- 43- مجمع الأمثال: الميداني، تحقيق المرحوم محمد محي الدين عبد الحميد.
- 44- المذكر والمؤنت: ابن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، بغداد الطبعة الأولى 1978 م.
- 45- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان القاري.
- 46- مسند الإمام أحمد بن حنبل. وبهامشه منتخب كنز العمال، بيروت 1398 هـ 1978 م.
- 47- معاني القرآن: الأخفشى، تحقيق د. فايز فارس، الطبعة الثانية 1401 هـ 1981 م.
- 48- مغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، الطبعة الأولى 1964 م.
- 49- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي وزميله، الطبعة الأولى 1383 هـ 1963 م.
- 50- همع الهوامع: السيوطي، تحقيق د. عبد العالم سالم، دار البحوث العلمية- الكويت.

- [1] الحديث عن أبي وأوله : "كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه .."
- انظر: مسند أحمد 15/27، 29، 1. مسلم لشرح النووي: فضائل القرآن 6/151.
- [2] ما بين المعقوفتين زيادة للتوضيح.
- [3] شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بدار الكتب المصرية برقم 10 نحوش ورقة 131 ومنه مصورة في الجامعة برقم 1411.
- [4] سورة مريم آية 4.
- [5] شرح المفصل لابن يعيش 2/74.
- [6] شرح المفصل لابن يعيش 75/2. وابن يعيش هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، كان من كبار أئمة العربية، ماهر في النحو والتصريف، تصدّر بحلب للإقراء زماناً. صنف: شرح المفصل، شرح تصريف ابن جني، مات سنة 643 هـ. انظر بغية الوعاة 2/351.
- [7] صحيح مسلم بشرح النووي- باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف جـ 6 ص 101.
- [8] القاضي عياض سبقت ترجمته في الحلقة الأولى، وكلامه هنا مذكور في شرح النووي على مسلم 6/102.
- [9] أبو عبيد أحمد به محمد بن عبد الرحمن الهروي، صاحب الغريين على أبي سليمان الخطابي وأبي منصور الأزهري ومات سنة 401 هـ.
- انظر طبقات الشافعية للسبكي 4/84، بغية الوعاة 1/371.
- [10] سورة الأعراف آية 149.
- قال الأخفش في معاني القرآن 2/315 العرب تقول سَقَطَ في يديه. وأسقط في أيديهم. وفي اللسان [مادة سقط]: قال الزجاج. يقال للرجل النادم على ما فعل الحسر على ما فرط منه: قد سَقَطَ في يده وأسقط. وقال أبو عمرو: لا يقال اسقط بالألف على ما يسمّ فاعله، وفي التنزيل "ولما سَقَطَ في أيديهم" لما قال الفارسي: ضربوا لأَكْفَهُم على أكْفَهُم من الندم. وقد قرئ: "سَقَطَ في أيديهم" كأنه أضمر الندم..
- [11] البحر المحيط 4/393-4/349 وفيه زيادة وتفصيل.
- [12] مذهب الجمهور أن المجرور الحرف مفعول به في المعنى فصحت نيابته عن الفاعل. وذهب ابن درستويه والسهيلي والرندي إلى أن النائب الضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سَقَطَ هو أي السقوط. انظر التصريح على التوضيح 1/287.
- [13] هو أبو البقاء العكبري، وقد سبقت ترجمته في الحلقة الأولى. وكلامه هذا مذكور في الحديث رقم 5 من كتابه إعراب الحديث النبوي لتحقيق د. حسن الشاعر.
- [14] شهاب الدين فضل الله بن حسير التُّوربشتي، محدث فقيه من أهل شیراز. شرح مصابيح السنة للبغوي شرحاً حسناً سمّاه
- انظر كتف الظنون 2/1698، طبقات الشافعية للسبكي 8/349، مرقاة المفاتيح للقاري 1/59.
- [15] مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، شرحها الطيبي شرحاً سمّاه "الكاشف عن حقائق السنن". ورموزه هكذا: معار السنن للخطابي (خط) شرح السنة للبغوي (حد) شرح صحيح مسلم للنووي (مح) والفائق للزمخشري (فا)

ومفردات الرأب (غب) والنهاية لابن الأثير (نه) والتوربشتى (تو) والقاضي
البيضاوي (قض) والمظهر (مظ) والأشرف (شف).
ومن هذا الشرح عدد من النسخ الخطية. وقد اعتمدت لا توثيق كلام الطيبي هنا
على! 2 ورقة 46 ا- 47 1 مخطوط في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم
613.

[16] هو مظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني المتوفي سنة
727 هـ، له شرح على مصابيح السنة سماه "المفاتيح في شرح المصابيح".
انظر: كشف الظنون 2 / 1699.

[17] انظر في "أن" المفسرة وشروطها مغني اللبيب ص 29 بتحقيق د. مازن
المبارك، الطبعة الأولى.

[18] قال سيبويه 3 / 162: وأما قوله: كتبت إليه أن أفعل، وأمرته أن فُعل،
فيكون على وجهين: على أن تكون "أن" التي تصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر
والنهي... والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أي..

[19] سورة الأنعام آية 38.

[20] أي انتهى كلام الطيبي في شرح المشكاة.

[21] الحديث في البخاري- كتاب اللقطة/ باب هل يأخذ اللقطة. انظر فتح الباري
5 / 91 مسند أحمد 5 / 126.

[22] شواهد التوضيح والتصحيح ص 135.

[23] قال أبي (سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قلت: الرجل يجامع
أهله ولا ينزل. قال: يغسل ما مس المرأة منه ويتوضأ ويصلي). انظر البخاري-
كتاب الغسل- فتح الباري 1/398، مسند أحمد 5/113.

[24] النساء آية 43.

[25] حديث طويل، وفيه "قام موسى النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً في
بني إسرائيل، فسئل: أي الناس أعلم؟ فقال: أنا أعلم...". البخاري: كتاب أحاديث
الأنبياء باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام. فتح الباري 6 / 431.
البخاري: كتاب التفسير باب سورة الكهف، كتاب العلم- باب ما يستحب للعالم
إذا سئل أي الناس أعلم- فتح الباري 1/217، والترمذي: أبواب تفسير القرآن 4 /
371، مسند أحمد 5/120.

[26] إعراب الحديث النبوي- الحديث الثاني.

[27] آل عمران آية 37.

[28] سورة طه 117 .

[29] أي المصدرة. وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية. وممن أثبتته الفراء
والفارسي والعكبري وابن مالك. انظر مغني اللبيب ص 294.

[30] سورة القلم آية 9.

[31] النساء 89 .

[32] البقرة 266.

[33] صدر بيت لرجل من طيء - وعجزه: بأبيض ماضي الشفرتين .

ويوم النقا: يوم الحرب عند النقا وهو الكتيب من الرمل.

انظر العيني على الأشموني 2/243، شرح الكافية 1 / 274، مغني اللبيب ص 53،
حاشية الأمير 1/50، خزنة الأدب 2/224.

[34] شرح الكافية 1/274.

[35] العلامة رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفي سنة 686 هـ.

قال عنه السيوطي: صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي يؤلف عليها بل ولا
في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل.
انظر بغية الوعاة 1/576 وللرضي أيضاً شرح قيم على الشافية لابن الحاجب.

- [36] مَضْر الحمرء وربيعه الفرس وإياد الشمطاء وأنمار المضل أولاد نزار، وردت قصتهم في مجمع الأمثال للميداني عند ذكر المثل "إن العصا من العصبية" ج ا ص 14 لتحقيق محي الدين عبد الحميد.
- [37] زيد الخير هو ابن مهلهل بن زيد بن منهب الطائي النهاني كان يدعى زيد الخيل لشجاعته فسماه النبي صلى الله عليه وسلم لما وفد عليه في سنة تسع من الهجرة زيد الخير لأنه بمعناه، وأثنى عليه، وأقطعه أرضين. انظر تاج العروس (مادة خيل)، السيرة النبوية لابن هشام- القسم الثاني ص 577.
- [38] قال أبو هشام. قد يشربون لفظاً معنى لفظ يعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً. انظر مغنى اللبيب ص 762
- [39] البيت للنابعة الذباني في ديوانه ص 60- بتحقيق د. شكري فيصل. ويستدل به في علم البلاغة على تأكيد المدح بما يشبه الذم- انظر الإيضاح للقزويني ص 524 بتحقيق د. خفاجي. والبيت من شواهد سيبويه 2/ 326 بتحقيق هارون، وهمع الهوامع 3/ 281 بتحقيق عبد العال سالم. وخزانة الأدب 3/327 بتحقيق هارون.
- [40] الكلام كله مأخوذ من ابن حجر في فتح الباري 1/ 220 بتصرف يسير، دون إشارة.
- [41] سورة البقرة: آية 150.
- [42] البحر المحيط 1/442.
- [43] ثريان: أي فيه بلل أوندى.
- [44] شواهد التوضيح والتصحيح ص 156.
- [45] لحيان: كبير اللحية. قال الأشموني 3/232: وفيه خلاف والصحيح منع صرفه.
- [46] صحيح البخاري بشرح الكرمانى 2/145
- [47] القلم:9.
- [48] الكشف 4/ 142.
- [49] الحديث: "فرج سقف بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل ففرج صدري ثم غسله من ماء زمزم ثم جاء بطست من ذهب مملوءاً حكمة وإيماناً فأفرغها في صدري ثم أطبقه". مسند أحمد 5/ 0122 البخاري: كتاب الصلاة- باب كيف فرضت الصلوات 1/458 من فتح الباري.
- [50] إعراب الحديث النبوي: 7.
- [51] تكملة الحديث عن أبي قلث: "الله لا إله إلا هو الحي القيوم قال: فضرب في صدري وقال: ليهنك العلم أبا المنذر". مسند أحمد 5/143. مسلم: فضائل القرآن 6/93 بشرح النووي. أبو داود: ما جاء في آية الكرسي رقم الحديث 1410.
- [52] إعراب الحديث النبوي: الحديث الثالث.
- [53] التعليق عن العمل يخص المتصرف من الأفعال القلبية، وهو إبطال عملها في اللفظ دون التقدير، لا اعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها. انظر: شذور الذهب 365.
- [54] الكهف:12.
- [55] مسند أحمد 4/ 435، وفي إعراب الحديث للعكبري برقم 323.
- [56] مسند أحمد 5/114 وفي آخر الحديث (...فقرأت الفاتحة الكتاب، قال: هي هي، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم).
- [57] إعراب الحديث النبوي: 6.
- [58] مسند أحمد 5/123.
- [59] إعراب الحديث: رقم 8.

- [60] الرعدة 23-24.
- [61] الشيخ عز الدين بن عبد السلام سلطان العلماء ولد سنة 577 هـ وبرع في الفقه والأصول والعربية ألقى التفسير بمصر دروساً، وهو أول من فعل ذلك. من مصنفاته: تفسير القرآن، القواعد الكبرى والصغرى توفي بمصر سنة 660 هـ. انظر حسن المحاضرة 314 - 316.
- [62] الفوائد في مشكل القرآن للعز بن عبد السلام تحقيق د. رضوان الندوي ص 29.
- [63] البقرة: 5.
- [64] - مسند أحمد 5/ 132 الحديث عن زر بن حبیش قال، قال لي أبي "كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعدّها؟ قال، قلت لي ثلاثاً وسبعين آية. فقال: قط، لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة..."
- [65] إعراب الحديث: 9.
- [66] شرح الكافية الشافية 4/1702 وانظر في مغني اللبيب 203.
- [67] "وكأين من نبي..." آل عمران 146 وابن كثير هو عبد الله به كثير المكي من التابعين توفي بمكة سنة 120 هـ. انظر البدور الزاهرة للمرحوم القاضي ص 8.
- [68] الأعمش. هو أبو محمد سليمان به مهران الأعمش الأسدي الكوفي الإمام الجليل كان ورعاً واسع الحفظ للقرآن، ولد سنة 60 هـ ومات سنة 148 هـ. انظر: القراءات الشاذة للمرحوم القاضي ص 16-17.
- [69] ابن محيصن: هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولا هم المكي، مقروء أهل مكة مع ابن كثير. ثقة، روى له مسلم، وكان عالماً بالعربية كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده. مات سنة 23 هـ انظر. القراءات الشاذة ص 11.
- [70] المبارك بن محمد أبو السعادات الجزري المشهور بين الأثير، من مشاهير العلماء ولد سنة 544 هـ وانتقل إلى الموصل وأخذ النحو عن ابن الدهان وتنقل في الولايات وكتب في الإنشاء. ومن مصنفاته: النهاية في غريب الحديث، جامع الأصول من أحاديث الرسول، البديع في النحو. مات سنة 606 هـ. انظر: بغية الوعاة 2/ 274-275.
- [71] النهاية في غريب الحديث 4/ 79.
- [72] حيوة به شريح: شيخ الديار المصرية، روى عن عقبة بن مسلم وغيره. وثقه أحمد بن حنبل وغيره توفي سنة 158 هـ. انظر. تذكرة الحفاظ للذهبي 1/185-186.
- [73] عقبة بن مسلم التجيبي إمام المسجد العتيق بمصر. روى عن ابن عمر وغيره. توفي حوالي سنة 120 هـ. انظر: تهذيب التهذيب 249/7-250.
- [74] أبو داود كتاب الصلاة باب 18 رقم الحديث 466 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- [75] القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي (575-661 هـ) إمام في العربية ، عالم بالقراءات، يعرف الفقه والأصول. شرح المفصل في أربعة مجلدات، وسماه الموصل. كما شرح الجزولية والشاطبية. انظر: بغية الوعاة 2/ 250، كثف الظنون 2/1770.
- [76] مسند أحمد 5/134 والرواية فيه "ويملي عليهم".
- [77] إعراب الحديث: رقم 10.
- [78] البقرة آية 282.
- [79] الفرقان آية 5.
- [80] قال أبو حيان: أمل وأملى لغتان الأولى لأهل الحجاز وبني أسد، والثانية لتميم. البحر المحيط 2/ 342.

- [81] مسند أحمد 5/135.
- [82] لفضالة بن شريك الأسدي، وقيل لابن الزبير الأسدي من أبيات يهجو بها عبد الله بن الزبير. وأبو حبيب كنية عبد الله بن الزبير، وكان بخيلاً. انظر: سيويه 2/297، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي 1/569، الأصول لابن السراج 1/466، المقتضب للمبرد 4/362، همع الهوامع 2/195، شرح الأشموني 2/4.
- [83] شطر رجز لم يعرف قائله، وهو من شواهد سيويه 2/296، والمقتضب 4/362، والأصول لابن السراج 1/465 وهمع الهوامع 2/195 والأشموني 2/4 وخزانة الأدب 2/57.
- [84] انظر سيويه 2/297. وقال الأشموني 2/4: هو نشر من كلام عمر في حق علي رضي الله عنهما كما في شرح الجامع، لشطر بيت، ولهذا لم يذكره العيني في شواهد، وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير...
- [85] أثبتها من شرح الكافية الشافية.
- [86] قال البغدادي لا الخزانة 4/58: رأيت في (تذكرة أبي حيان) ما نصّه: قال الفراء: من قال قضية ولا أبا حسن لها لا يقول ولا أبا الحسن، بالألف واللام، لأنها تمحض التعريف في ذا المعنى وتبطل مذهب التنكير. وقال: إنما أجزنا "لا عبد الله لك" بالنصب لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد عبد الله، ولا نجيز لا عبد الرحمن ولا عبد الرحيم، لأن الاستعمال لم يلزم هذين كلزومه الأول وكان الكسائي يقيس عبد الرحمن وعبد العزيز على عبد الله، وما لذلك صحة. أهـ.
- [87] قائله مجهول، انظر: همع الهوامع 2/196، حاشية يس على التصريح 1/236.
- [88] روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده" انظر فتح الباري 6/219.
- [89] شرح التسهيل لابن مالك مصور في الجامعة الإسلامية عن مخطوطة دار الكتب ورقة 75-76.
- [90] ما بين المعقوفين من شرح التسهيل لابن مالك وقد مر ذكر البيت قريباً.
- [91] قاله أبو سفيان به حرب بعد انتهاء غزوة أحد، وهو يومئذ مع المشركين. انظر: فتح الباري 7/349 كتاب المغازي، ولم يذكر إن في أوله. وذكره ابن مالك في شرح التسهيل 1/195 من المطبوع هكذا: إن لنا عُرَى ولا عُرَى لكم.
- [92] ما بين المعقوفين من شرح التسهيل - المخطوط.
- [93] في القاموس (مادة سبا): تفرقوا أيدي سبا وأيادي سبا تبددوا. ضرب المثل بهم لأنه لما غرق مكانهم وذهبت جناتهم تبددوا في البلاد.
- [94] ما بين المعقوفين من شرح التسهيل.
- [95] شرح الكافية 1/259-260.
- [96] الصَّعِق. الشديد الصوت. ولقب خوليد بن نُفيل، فارسي لبني كلاب (القاموس المحيط. صعق).
- [97] أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفشي الأوسط، سكن البصرة وقرأ النحو على سيويه دخل بغداد وناظر الكسائي. من مصنفاته: معاني القرآن. انظر بغية الشاة 1/590، معاني القرآن للأخفشي تحقيق د. فايز فارس ج 1/ الدراسة.
- [98] قال عبد القادر البغدادي في تخریج أحاديث شرح الكافية ورقة 19: "أقضاكم علي" أخرجه ابن ماجة عن ابن عمر لكن بلفظ أرحم أمتي أبو بكر وأقضاهم علي. وقال السخاوي في المقاصد: لم أقف على حديث "أقضاكم علي" مرفوع. ويروي في المرفوع عن أنس "أقضى أمتي علي". ما أورده البغوي في المصابيح وأخرجه الحاكم في مستدركه عن ابن مسعود قال: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة عليّ. وقال إنه صحيح ولم يخرجاه.

- أقول وفي البخاري 8/167 من فتح الباري، ومسند أحمد 5/113 قال عمر: " أقرؤنا أبي وأقضانا عليّ ".
- [99] قال ابن الأثير في النهاية 4/58: " وإن قرَّحه وملَّحه " أي توبله من القرح وهو التابل الذي يطرح في القدر كالكمون والكزبرة ونحو ذلك. يقال: قرَّحت القدر إذا تركت فيها الأباذير.
- [100] مسند أحمد 5/136.
- [101] مسند أحمد 5/136، وفي الترمذي: أبواب صفة القيامة 4/53 رقم الحديث 2574.
- [102] عن أبي قال (قال رجل: يا رسول الله أرأيت إن جعلت صلاتي كلها عليك. قال: إذا يكفيك الله تبارك وتعالى ما من دنياك وآخرتك). انظر: مسند أحمد 5/136.
- [103] شروط النصب بإذن ثلاثة: الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، الثاني: أن تكون مصدرية. الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم. انظر شرح الأشموني 4/ 287 - 288.
- [104] تكملته " فأنا في النيين موضع تلك اللبنة " الترمذي: المناقب 5/246 رقم الحديث 3692. مسند أحمد 5/137.
- [105] انظر شواهد التوضيح ص 78.
- [106] البخاري: كتاب التفسير/ سورة الشعراء. انظر فتح الباري 8/501.
- [107] الزخرف: 19.
- [108] الفرقان: 23.
- [109] الأنعام: 1.
- [110] حديث طويل في مسند أحمد 5/137 - 138.
- [111] إعراب الحديث: رقم 11.
- [112] حديث طويل عن أبي، انظر مسند أحمد 5/139.
- [113] إعراب الحديث: رقم 12.
- [114] مسند أحمد 5/137، 138. وفي الترمذي: المناقب 5/247 برقم 3692 وفي ابن ماجة برقم 4314.
- [115] التدوين في أخبار قزوين للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى السنة 623 هـ. انظر كشف الظنون 382-383.
- [116] مسند أحمد 5/139-140. وفي البخاري. كتاب الفتن 13/ 78 من فتح الباري. وفي مسلم بشرح النووي: كتاب الفتن 18/19.
- [117] استشهد به ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص 817. وهو من شواهد الأشموني 1/261 وأوضح المسالك 1/311 وهمع الهوامع 2/140.
- [118] البيت لأمية بن أبي الصلت. وقد استشهد به ابن مالك في شرح الكافية 1/456 وفي شواهد التوضيح ص 144 وهو من شواهد سيبويه 3/ 161 والأشموني 1/ 262 وهمع الهوامع 2/ 135.
- [119] شرح عمدة الحافظ ص 823.
- [120] مسند أحمد 5/140 ، 141 . أبو داود: فضل صلاة الجماعة رقم 522.
- [121] إعراب الحديث: رقم 13.
- [122] شرح مشكاة المصابيح مخطوط في المكتبة المحمودية برقم 613 ج 2 ورقة 3.
- [123] شرح مشكاة المصابيح ج 2 ورقة 3.
- [124] الحديث عن أبي، وفيه قال: " بعثني رسول الله عليه وسلم مصدقاً على بلى وعذرة وجميع بني سعد... ". مسند أحمد 5/ 142. أبو داود: زكاة السائمة برقم 1521.
- [125] شرح التسهيل لابن مالك 1/375.

[126] في البخاري السائل عن الساعة قال "ها أنا يا رسول الله" فتح الباري 1/142 وفي مسلم بشرح النووي 4/ 115 بريدة أن السائل عن وقت الصلاة قال "أنا يا رسول الله".

[127] آل عمران 119.

[128] رواه البخاري في كتاب الجهاد وكتاب المغازي عن جابر برواية "فها هو ذا جالس" انظر فتح الباري 6/97، 7/ 426.

[129] مسند أحمد 4/422.

[130] كتاب سيبويه 2/353.

[131] كتاب سيبويه 2/ 354.

[132] كتاب سيبويه 2/ 353 الحاشية. والسيرافي هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان نسب إلى سيراف مدينة بفارس، كان إماماً في النحو والفقه واللغة والشعر أخذ النحو عن ابن السراج شرح كتاب سيبويه شرحاً لم يسبق إلى مثله، توفي سنة 368 هـ انظر بغية الوعاة 1/507.

[133] أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو واللغة والأدب. له مصنفات كثيرة منها: المذكر والمؤنث، الزاهر، شرح القصائد السبع الطوال، إيضاح الوقف والابتداء. توفي ببغداد سنة 328 هـ. انظر بغية الوعاة 1/212.

[134] كلام ابن الأنباري هنا مذكور في كتابه الزاهر 2/278-279 والبيت لأمية بن أبي الصلت. وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري 738-739.

[135] البقرة:

(2)

مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

1- حديث "ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله قَرَقاً" [1]

[في التمييز] [2].

[عَرَقًا وَقَرَقًا] هما منصوبان على التمييز. فالأول مَحْوٍ عن الفاعل، والأصل: ففاض عرقى، فحَوَّلَ الإسناد إلى ضمير المتكلم، وانتصب عرقاً على التمييز.

قال ابن مالك في شرح التسهيل [3]: "مميّز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة. وإنما أطلق على هذا النوع بخصوصه مع أن كلّ تمييز فضلة يلي جملة، لأن لكل واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز، بخلاف غيره، فإن الإبهام في أحد جزأي جملته، فأطلق على مميزه مميّز مفرد، وعلى هذا النوع مميّز جملة. والأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجهول فاعلاً، كقولك في: طاب زيدٌ نفساً، و {اشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً} [4]: طابت نفس زيد، واشتغل شيب الرأس".

وقال الزمخشري في المفصل [5]: هذه التميزات مزالة عن أصلها، إذ الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصيب، والشيب بالاشتغال، وأن يقال: طابت نفسه، وتصيب عرقه، واشتغل شيب رأسه، لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل. والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.

قال ابن يعيش في شرحه [6]: "ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه، فصار مسنداً إلى الجميع، وهو أبلغ في المعنى. والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب [به]، ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى، ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفى انجلاؤه، يُبَيِّنُ المراد من ذلك بالكرة التي هي فاعل في المعنى، فقل طاب زيدٌ نفساً، وكذا الباقي. فهذا

معنى قوله: والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد". انتهى

وأما الثاني فليس محولاً عن شيء، وإنما هو مبين لجهة التشبيه، نحو: أنت الأسد شجاعاً، والبحر كرمًا، والخليفة هيباً.

وفي أول هذا الحديث عند مسلم [7] "فَسَقِطَ في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية":

[معنى سَقِطَ]

قال القاضي عياض [8]: "معنى سَقِطَ في نفسي لما أي أعزته حيرة ودهشة".

قال الهروي [9] في قوله تعالى: {وَلَمَّا سَقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} [10]: "أي تحيروا وندموا، يقال للنادي المتحير على فعلٍ فعله: سَقِطَ في يده. وهو كقوله: قد حصل في يده من هذا مكروه". انتهى.

وقال أبو حيان في البحر [11]: "ذكر بعض النحويين أن قول العرب "سَقِطَ في يده" فعل لا يتصرف، فلا يستعمل منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مفعول. وكان أصله متصرفاً. تقول: سَقِطَ الشيء إذا وقع من علو، فهو في الأصل متصرف لازم... وسَقِطَ مبني للمفعول، والذي أوقع موقع الفاعل هو الجار والمجرور، كما تقول: جُلِسَ في الدار، وضجك من زيد. وقيل: سَقِطَ يتضمن معقولاً وهو هاهنا المصدر الذي هو الإسقاط، كما يقال: دُهِبَ زيد".

قال أبو حيان: "وصوابه وهو هنا ضمير المصدر الذي هو السقوط، لأن سَقِطَ ليس مصدره الإسقاط، وليس بنفس المصدر هو المفعول الذي لم يُسم فاعله، بل هو ضميره [12]. وقوله: "ولا إذ كنت في الجاهلية".

قال أبو البقاء [13]: "تقديره ولا أشكل على حال القرآن إذ أنا في الجاهلية كإشكال هذه القصة على".

وقال التوربشتي [14] في شرح المصابيح: قيل فاعل "سقط" محذوف، أي فوقع في نفسي من التكذيب ما لم أقدر على وصفه، ولم أعهد بمثله ولا إذ كنت في الجاهلية.

وقال الطيبي في شرح المشكاة [15]: "قد أحسن هذا القائل وأصاب في هذا التقدير، وبشهادة له قوله: "فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما غشيني" أي من التكذيب. فـ "مِنْ" على هذا بيانية. والواو في "ولا إذ كنت" لما تستدعي معطوفاً عليه، و"لا" المؤكدة توجب أن يكون المعطوف عليه منفياً، وهو هذا المحذوف. وهذا أسد في العربية من جعل "ولا إذ كنت" صفة لمصدر محذوف، كما قدره المظهري [16]، حيث قال: "يعنى وقع في خاطري من تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في تحسينه لشأنهما تكذيب أكثر من تكذبي إياه قبيل الإسلام، لأن واو العطف مانعة، ولو ذهب إلى الحال لجاز على التعسف".

قال: "وذكر المظهري أن "عرقاً وفرقاً" منصوبان على التمييز، والظاهر أن يكون "فرقاً" مفعولاً له، أوحالاً، لأنه لا يجوز أن يقال: انظر فرقي".

قال: "وقوله: "قَرَدْتُ إليه أن هَوَّنَ على أمتي".

يجوز أن تكون "أَنْ" مفسرة [17]، لما في رددت من معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية، وإن كان مدخوله أمراً. وجوز ذلك صاحب الكشف نقلاً عن سيبويه [18].

وقوله: "ولك بكل ردة مسألة تسألنيها".

"تسألنيها" صفة مؤكدة لمسألة، كقوله تعالى: {وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} [19] أي مسألة

ينبغي لك أن تسألها، وأنت لا تخيب فيها. انتهى [20].

2- حديث اللقطة "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" [21].

قال ابن مالك في توضيحه [22]: "تضمّن هذا الحديث حذف جواب "إنّ" الأولى وحذف شرط "إنّ" الثانية، وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإن جاء، صاحبها أخذها وإلا يجيء فاستمتع بها".

3- حديث: "يغسل ما مسّ المرأة منه" [23].

قال أبو البقاء: -وهو أول حديث ذكره في إعرابه-: "'ما" بمعنى الذي، وفاعل "مسّ" مضمّر فيه يعود على الذي، والذي وصلتها مفعول "يغسل"، و"المرأة" مفعول "مسّ". ولا يجوز أن ترفع "المرأة" بمسّ على معنى ما مسّت المرأة لوجهين: أحدهما: أن تأنيث المرأة حقيقي، ولم يفصل بينها وبين الفعل فلا وجه لحذف التاء. والثاني: أن إضافة المسّ إلى الرجل وإلى أبعاضه حقيقة، قال تعالى: {أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ} [24] وإضافة المسّ إليها في الجماع تجوز. انتهى.

4- حديث موسى والخضر: [25]

قال أبو البقاء [26]: "قوله: "أتى بأرضك السلام".

في "أتى" ها هنا وجهان: أحدهما: من أين، كقوله تعالى: {أَتَى لَكَ هَذَا} [27] فهي ظرف مكان. و"السلام" لما مبتدأ. والظرف خبر عنه. والثاني: هي بمعنى كيف، أي كيف بأرضك السلام؟ ووجه هذا الاستفهام أنه لما رأى ذلك الرجل في قفر من الأرض استبعد علمه بكيفية السلام. فأما قوله "بأرضك" فموضعه نصب على الحال من السلام، والتقدير: من أين استقرّ السلام كائناً بأرضك؟. وقوله: "موسى بني إسرائيل":

أي أنت موسى بني إسرائيل؟ فأنت مبتدأ، وموسى خبره.

وقوله: "فكلموهم أن يحملوهم فغرف الخضر فحملوهم".

المعنى أن موسى والخضر ويوشع قالوا لأصحاب السفينة هل تحملوننا؟ فعرفوا الخضر فحملوهم. فجمع الضمير في "كلموهم" على الأصل، وثني "يحملوهم" لأنهما المتبوعان، ويوشع تبع لهما. ومثله قوله تعالى: {إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى} [28] فثنى ثم وحد لما ذكرنا. وقوله: "قوم حملونا".

أي هؤلاء قوم، أو هم قوم. فالمبتدأ محذوف. وقوم خبره.

وقوله: "فأخذ برأسه".

في الباء وجهان أحدهما: هي زائدة، أي أخذ رأسه. والثاني: ليست زائدة، لأنه ليس المعنى أنه تناولت رأسه ابتداءً، وإنما المعنى أنه جرّه إليه برأسه ثم اقتلعه. ولو كانت زائدة لم يكن لقوله "اقتلعه" معنى زائد على أخذه. وقوله: "لوددنا لو صبر".

"لو" هنا بمعنى "أن" الناصبة للفعل [29]، كقوله تعالى: {وَدُّوا لَوْ يُدْهِنُ} [30] {وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ} [31]. وقد جاء بأن لا قوله تعالى: {أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ} [32]. و"صبر" بمعنى يصبر، أي وددنا أن يصبر. انتهى كلام أبي البقاء. قلت: وبقي فيه أشياء منها قوله: "موسى بني إسرائيل":

فيه إضافة العلم وهو "موسى" إلى بني إسرائيل. والقاعدة النحوية أن العلم لا يضاف لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف الإضافة، إلا أنه جاء إضافة العلم قليلاً في قول الشاعر:

علا زبدنا يوم التّقا رأسَ ربيدكم [33]

فأول على أنه تُخَيَّل فيه التنكير لوقوع الاشتراك في مسمّى هذا اللفظ، وكذا يؤول في هذا الحديث.

قال ابن الحاجب [34]: "شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف".

قال الرضي [35]: "فإن كان ذا لام حذفه لأمه، وإن كان علماً نكر بأن يجعل واحداً من جملة من سمّي بذلك اللفظ... قال: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا منع من اجتماع التعريفين كما في النداء، نحو: يا هذا، وبأ عبد الله. وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: زيد الصّدق، ونحو

ذلك. وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد. ومثله قولهم: مُضْمَرُ الحمراء [36]، وأنما الشَّاء وزيدُ الخيل [37]. فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق... انتهى.

وقوله: "ما تَقَصَّ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقْرَةِ هَذَا الْعَصْفُورِ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ"

ليس هذا الاستثناء على ظاهره، لأن علم الله لا يدخله النقص، فقول "نقص" بمعنى أخذ، وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمنين [38]، ويكون التشبيه واقعاً على الأخذ لا على المأخوذ منه. وقيل المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التبعية، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبع، والمعلوم هو الذي يتبع. وقيل هو من باب قول الشاعر:

بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ [39] وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ
لأن نقر العصفور لا يُنقص البحر. وقيل "إلا" بمعنى "ولا"، أي ولا كنقرة هذا العصفور [40]. كما قيل بذلك في قوله تعالى: {لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ} [41]، أي ولا الذين ظلموا. لكن قال أبو حيان في البحر [42]: "إن إثبات "إلا" بمعنى "ولا" لا يقوم عليه دليل.

وقوله: "إني على علم من علم الله". "على" هنا للاستعلاء المجازي.

وقوله: "فبينما هم في ظل صخرة في مكان تزيان" [43].

قال ابن مالك في توضيحه [44]: "تزيان"، هو بلا صرف، وفيه شاهد على أن منع أصرف، فعلان ليس مشروطاً بأن يكون له مؤنث على فعله، بل شرطه ألا تلحقه تاء التأنيث، ويستوي في ذلك ما لا مؤنث له من قبل المعنى "لخيان" [45] وما لا مؤنث له من قبل الوضع كـ "تزيان"، وما له مؤنث على فعله في اللغة المشهورة كـ "سكران". انتهى.

وقال الكرمانى [46]: "اللام في قوله (لَوَدِدْنَا) جواب قسم محذوف، و(لوصبر) في تقدير المصدر، أي والله لوددنا صبر موسى. وهذا حكم كل فعل وقع مصدراً بلو بعد فعل المودّة. قال الزمخشري في قوله تعالى: {وَوَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ} [47] وودوا إدهانك [48]. و(يُقَصُّ) بصيغة المجهول. و(من أمرهما) مفعول ما لم يسم فاعله". انتهى كلام الكرمانى.

5- حديث: "فُرِجَ سَقْفُ بَيْتِي" [49] الحديث.

وفيه "ثم جاء بطسبت من ذهب مملوءاً حكمةً وإيماناً فأقرعها في صدري". قال أبو البقاء [50]: "مملوءاً" بالنصب على الحال. وصاحب الحال "طسبت" لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله "من ذهب" فقرب من المعرفة ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الجار، لأن تقديره بطسبت كائن من ذهب أو مصوغ من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار. ولو روي بالجر جاز على الصفة. وأما "حكمة وإيماناً" فمنصوبان على التمييز. قال: "والطسبت مؤنث ولكنه غير حقيقي، فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء" انتهى.

6- حديث: "أُتِدِرِي أَيَّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ" [51].

قال أبو البقاء [52]: "لا يجوز في "أي" هاهنا إلا الرفع على الابتداء و"أعظم" خبره. و"تدري" معلق عن العمل [53]، لأن الاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي قبله، وهو كقوله تعالى: {لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْزَيْنِ أَحْصَى} [54].

وفي حديث عمران بن حصين "أتدرون أي يوم ذاك" [55]: "أي" مبتدأ، و"ذاك" خبره. وقيل "ذاك" المبتدأ، و"أي" الخبر. ولا يجوز نصبه بتدرون البتة. انتهى.

7- حديث: "أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سورة وعده أن يعلمه إياها، فقال أبي: "فقلت: السورة التي قلت لي" [56].

قال أبو البقاء [57]: "الوجه النصب على تقدير اذكر لي السورة، أو علمني. والرفع غير جائز إذ لا معنى للابتداء هنا".

8- حديث: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا إذا أَصْبَحْنَا أَصْبَحْنَا على فِطْرَةِ إِسْلَامٍ، وكلمة الإخلاص، وَسِتَّةَ نَبِيِّنا صلى الله عليه وسلم، ومِلَّةَ أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين" [58].

قال أبو البقاء [59]: "تقديره: يعلمنا إذا أَصْبَحْنَا أن نقول أَصْبَحْنَا على كذا، فحذف القول للعلم به، كما قال تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ} [60] أي يقولون سلام عليكم".

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام [61] في أماليه [62]: "على" إذا استعملت نحو قوله تعالى: {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ} [63] تدل على الاستقرار والتمكن من ذلك المعنى، لأن الجسم إذا علا شيئاً تمكن منه، واستقر عليه".

9- حديث "كأَيُّنُ تقرأ سورة الأحزاب أو كأَيِّنُ تعدُّها؟ قال: ثلاثا وسبعين آية. قال: قط" [64].

[كأَيِّنُ وقط]

قال أبو البقاء [65]: "أما" كأَيِّنُ " فاسم بمعنى كم. وموضعها نصب بتقرأ أو تعد. وقوله "ثلاثا وسبعين" منصوب بتقدير أعدّها ثلاثا وسبعين، فهو مفعول ثانٍ. وأما "قط" فاسم مبنى على الضم، وهو للزمان الماضي خاصة. ومنهم من يضمّ القاف، ومنهم من يفتح القاف ويخفف الطاء ويضمّها. ولا وجه لتسكينها هنا. والتقدير: ما كانت كذا قط". انتهى.

قلت: في "كأَيِّنُ" خمس لغات. قال ابن مالك في الكافية الشافية [66]:

وهكذا كَيْنُ وكَأَيِّنُ فاستبين وفي كأَيِّنُ قيل كأَيِّنُ وكَأَيِّنُ

وقال في شرحها: "أصلها" كأَيِّنُ " وهي أشهرها، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير [67]. ويليها "كأَيِّنُ" وبها قرأ ابن كثير، والبواقي لم يقرأ بشيء منها في السبع. وقرأ الأعمش [68] وابن محيصن [69] "وكأَيِّنُ" بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة، وبعدها نون ساكنة في وزن "كَعَيْنُ" ولا أعرف أحداً قرأ باللغتين الباقيتين".

وقال ابن الأثير [70] في النهاية [71] في هذا الحديث: "قوله" أقط " بألف الاستفهام. أي أَحْسَب. قال: ومنه حديث حيوة بن شريح [72]: "لقيت عقبة بن مسلم [73] فقلت له: بلغني أنك حدثت عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا دخل المسجد: "أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم" [74] قال: أقط؟ قلت: نعم".

وقال الأندلسي [75] في شرح المفصل: "قط" مخففة ومشددة. فالمخففة معناها. حَسَب، وهي مسكّنة مبنية لوقوعها موقع فعل الأمر. والمشددة معناها ما مضى من الزمان. وتُبنى لأنها أشبهت الفعل الماضي، إذ لا تكون إلا له، ولأنها تضمنت معنى "في"، لأن حكم الطرف أن يحسن فيه "في"، ولما لم يحسن ظهوره هنا مع أنه اسم زمان دل على أنها مضمنة لها، وحركت لالتقاء الساكنين، وضمت لأنها أشبهت "مُنْدُ" لأنها في معناها، فإذا قلت: ما رأيته قط، فمعناه: ما رأيته منذ كنت. انتهى.

10- حديث: "أنهم جمعوا القرآن في مصاحف في خلافة أبي بكر، وكان رجال يكتبون، ويُملّ عليهم.." [76].

قال أبو البقاء [77]: "يُملّ" لما بضم الياء لا غير، وماضيه أَمَلَّ. وفي القرآن "أولا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُملَّ هو" [78]. وفيه لغة أخرى: أَمَلَى يُمَلِّي، ومنه قوله تعالى: {قَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ} [79].

قلت: ذكر أن أَمَلَّ يُملّ لغة الحجازيين، وأَمَلَى يُمَلِّي لغة [تميم] [80].

11- حديث: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ قَالَ رَجُلٌ: لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ" [81].

[دخول لا النافية للجنس على المعرفة]

قلت: هو من مشاهير الأحاديث التي تكلمت النحاة على تخريجها، لدخول "لا" فيه على المعرفة، وبنائها معها على الفتح، وذلك على خلاف القاعدة. ومثله قول عمر بن الخطاب "قضية ولا أبا حسنٍ لها" في أشياء أخرى. ونسوق كلام النحاة في ذلك.

قال ابن مالك في شرح الكافية: "يَتَأَوَّلُ الْعِلْمَ بِنَكْرَةٍ فَيَجْعَلُ اسْمَ لَا مُرَكَّبًا مَعَهَا إِنْ كَانَ مُفْرَدًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ [82] أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ
وَكَقَوْلِ آخَرٍ:

لَا هَيَّئِ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ [83]

ومنصوباً بها إِنْ كَانَ مُضَافًا، كَقَوْلِهِمْ: قَضِيَّةٌ وَلَا أبا حَسَنٍ لَهَا [84]. وَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِمَّا هُمَا فِيهِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: وَلَا أبا حَسَنٍ، وَلَمْ يَقُولُوا: وَلَا أبا الْحَسَنِ. فَلَوْ كَانَ الْمُضَافُ مُضَافًا إِلَى مَا يَلْزِمُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ [كَعَبْدِ اللَّهِ] [85] لَمْ يَجْزِ فِيهِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ [86].

وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان: أحدهما أنه على تقدير إضافة "مثل" إلى العلم، ثم حذف "مثل" فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتذكير. والثاني أنه على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم. وكلا القولين غير مرضي، أما الأول فيدل على فساده أمران: أحدهما التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة "مثل" منوطة لم يحتج إلى ذلك. الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل، كقول الشاعر:

بَرُّهُ مِنَ الْحُمَّى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ [87] تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ
فَلَوْ كَانَتْ إِضَافَةٌ "مِثْلُ" مَنْوُتَةً لَكَانَ التَّقْدِيرُ: وَلَا مِثْلُ زَيْدٍ مِثْلُهُ. وَذَلِكَ فَاسِدٌ.
وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فَضَعْفُهُ بَيِّنٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ إِلَّا عِلْمٌ مُشْتَرِكٌ فِيهِ كَزَيْدٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لَازِمًا، كَقَوْلِهِمْ: لَا بَصْرَةَ لَكُمْ، وَلَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، وَكَقَوْلِ

النبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ" [88].
وإنما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضمن العلم هذا المعنى، وجُرد لفظه مما ينافي ذلك.

انتهى كلام ابن مالك في شرح الكافية.

وقال في شرح التسهيل [89]: قَدْ يُؤَوَّلُ الْعِلْمُ بِنَكْرَةٍ، فَيُرَكَّبُ مَعَ "لَا" إِنْ كَانَ مُفْرَدًا، وَيَنْصَبُ بِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مُفْرَدًا، فَلِأَوَّلِ كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ" وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبِلَادِ [90] أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ
وَكَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

إِنَّ لَنَا الْعُرَى وَلَا عُرَى لَكُمْ [91]

والثاني نحو: "قضية ولا أبا حسن لها". لما أوقعوا العلم موقع نكرة جرّده من الألف واللام إذ كانتا فيه، كقوله: ولا عُرَى لَكُمْ. أو فيما أضيف إليه كقولهم: ولا أبا حسن. فلو كان العلم "عبد الله" لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح لأن الألف واللام لا ينزعان منه إلا في النداء. وقدّر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه ["مثل" ثم] [92] حذف مضافه وأقيم العلم مقامه في الإعراب والتذكير، كما فعل بأيدي سبا في قولهم: "تَفَرَّقُوا أَيَدِي سَبَا" [93] يريدون مثل أيدي سبا، فحذفوا المضاف وأقاموا

المضاف إليه مقامه في النصب على الحال. وقدّره آخرون بلا مسمّى بهذا الاسم، أو بلا واحد من مسمّيات هذا الاسم. ولا يصحّ واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق.

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه: أحدهما: ذكر "مثل" بعده كقول الشاعر:
تبكى على زَيْدٍ ولا زَيْدٌ مِثْلُهُ

فتقدير "مثل" قبل زيد مع ذكر "مثل" بعده وصفاً أو خبراً يستلزم وصف الشيء بنفسه، أو الاخبار عنه بنفسه وكلاهما ممتنع. الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مسمّى العلم المقرون بلا، فإذا قدّر "مثل" لزم خلاف المقصود، لأن نفي مثل الشيء لا تعرّض فيه لنفي ذي المثل. الثالث: أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو: لا بصره لكم.

[و أما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإنّ] [94] من الأعلام المعاملة بذلك ماله مسمّيات كثيرة كآبي حسن، وقيصر. فتقدير ما كان هكذا بلا مسمّى لهذا الاسم أو بلا واحد من مسمّياته لا يصح لأنه كذب. فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد منه بما يليق به وبما يصلح له، فيقدر "لا زيد مثله" بلا واحد من مسمّيات هذا الاسم مثله، ويقدر "لا قريش بعد اليوم" بلا بطن من بطون قريش بعد اليوم، ويقدر "لا أبا حسن لها" و"لا كسرى بعده" و"لا قيصر بعده" بلا مثل آبي حسن، ولا مثل كسرى ولا مثل قيصر، وكذا لا أمية ولا عُزَّى. ولا يضّر في ذلك عدم التعرّض لنفي المثل. فإن سياق الكلام يدلّ على القصد.

انتهى.

وقال الرضيّ [95]: أعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينصب بـ "لا" التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه، نحو: "لا حسن" لا الحسن البصري، و"لا صَعَق" في الصّعق [96]. أو مما أضيف إليه نحو: "لا أمراً قيس" و"لا ابن زبير". ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكرهما قال:

لا هيثم الليلة للمطيّ

وقال:

نكذّن ولا أمية في البلاد أرى الحاجات عند أبي حبيب
ولتاويله بالمنكر وجهان: إما أن يقدر مضاف هو "مثل"، فلا يتعرّف بالإضافة لتوغلّه في الإبهام، وإنما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور، الذي لا يتعرّف بالإضافة إلى أي معرف كان، لرعاية اللفظ وإصلاحه. ومن ثمّ قال الأخفش [97] على هذا التأويل يمتنع وصفه لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى "قضية ولا أبا حسن لها": ولا قيّصل لها، إذ عليّ رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أقضاكم عليّ" [98] فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر. وهذا كما قالوا: "لكل فرعون موسى"، أي لكل جبار قهار، فيصرف موسى وفرعون لتنكيرهما بالمعنى المذكور. انتهى.

12- حديث: "إن مطعم ابن آدم جُعِلَ مثلاً للدُّنيا، وإن قرّحه [99] وملّحه،

فانظروا إلى ما يصير" [100].

قلت: "ما" موصولة وعائدها محذوف، لأنه جُرّ بمثل الحرف الذي جرّ الموصول به، والتقدير: إلى ما يصير إليه، ونظر به يتعدى.

13- حديث: "جاءت الرّاجفة تُبْعُها الرادفة" [101].

قلت: هذه الجملة الفعلية حال من الراجعة.
وقوله: "جاء الموت بما فيه".

جملة الجار والمجرور حال من الموت، والباء للمصاحبة.

14- وقوله: "أَرَأَيْتَ إِنْ جَعَلْتُ صَلَاتِي كُلَّهَا عَلَيْكَ". "أَرَأَيْتَ" هنا بمعنى أخبرني.

وقوله: "إِذْنُ يَكْفِيكَ اللَّهُ مَا أَهَمُّكَ مِنْ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ" [102]. "إِذْنُ" هنا للجواب والجزاء معا، وهي ناصبة للفعل لاستيفائها الشروط من التصدر وغيره [103].

15- حديث: "مثلي في النبيين كمثل رجل بنى دارا فأحسنها وأكملها وترك فيها موضعَ لَبَنَةٍ لم يَصْغُهَا، فجعل الناس يطوفون بالبيان ويعجبون منه ويقولون: لو تم موضعُ اللَّبَنَةِ" [104].

قلت: "جعل" لها معان: أحدها: الشروع في الفعل، كأنشأ وطفق، ولها اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يكون غالبا إلا فعلا مضارعا مجزءا من أن، وهي في هذا الحديث بهذا المعنى. قال ابن مالك [105]: وقد يجيء جملة فعلية مصدرية إذا كقول ابن عباس: "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا" [106].

الثاني: بمعنى اعتقد، فتنصب مفعولين نحو: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً} [107].

الثالث: بمعنى صير، فتنصب مفعولين أيضاً، نحو: {فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا} [108].
الرابع: بمعنى أوجد وخلق، فتتعدى إلى مفعول واحد، نحو: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [109].

الخامس: بمعنى أوجب، نحو: جعلتُ للعامل كذا.

السادس: بمعنى ألقى، كجعلتُ بعض متاعني على بعض.

16- حديث: "قال مَعْبُدٌ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، يُخْشَى عَلَى مَنْ شَبِهَهُ" [110].
قال أبو البقاء [111]: "أَيُّ" بفتح الهمزة وتخفيف الياء، مقلوب "يا" وهو حرف نداء.

17- حديث شرح الصدور [112].

قال أبو البقاء [113]: "قوله: فرجعتُ بها أغدو بها رَقَّةً على الصغير ورحمةً للكبير" تقديره ذا رقة وذا رحمة. وهو منصوب على أنه خبر أغدو، وهى من أخوات كان، فحذف المضاف ونصب المضاف إليه".

قلت: ويجوز أن يكون النصب على الحال.

18- حديث: "إذا كان يومُ القيامة كنتُ إمامَ النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم غير فخر" [114].

قلت: "كان" في أول الحديث تامة بمعنى وجد. و"يومُ القيامة" بالرفع فاعلها. و"كان" الثانية ناقصة. والتاء اسمها. و"إمام" خبرها وقوله "غير فخر" منصوب على الحال. قال التوربشتي: "إمام النبيين" بكسر الهمزة، والذي يفتحها وينصبه على الظرف لم يصب.

وقال الرافعي في تاريخ قزوين [115]: "قوله وصاحب شفاعتهم" يجوز أن يقال معناه: وصاحب الشفاعة العامة بينهم. ويجوز أن يريد وصاحب الشفاعة لهم".

19- حديث: "يوشكُ الفرائُ أن يَحْسَرَ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ" [116].

قال ابن مالك: "اقتران خبر "أوشك" بأن أكثر من تجريده منها، بعكس كاد، كقوله:

إذا قيل هاتوا أن يَمْلُؤُوا وَيَمْتَعُوا [117] ولو سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ومثال التجريد قوله:

فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُؤَافِقُهَا [118] يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيِّتِهِ

قال: "واختص كاد وأوشك باستعمال مضارعهما. وسائر أفعال المقاربة لزمّت لفظ الماضي" [119].

قلت: ففي الحديث شاهد للأميرين معاً.

20- حديث: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصُّبح فقال: شاهدُ فلان؟ فقالوا: لا" [120].

قال أبو البقاء [121]: "يريد الهمزة فحذفها للعلم بها. وهو مرفوع بأنه خبر مقدّم. و"فلان" مبتدأ، ويجوز أن يكون "شاهد" مبتدأ لأن همزة الاستفهام فيه مرادة. ولو ظهرت لكان مبتدأ البتة، و"فلان" فاعل يسدّ مسدّد الخبر". انتهى.

قلت: الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ "أشاهد" بإثبات الهمزة فعرف أن إسقاطها من تصرّف الرواة.

وقوله: "صلى بنا".

قال الطيّبي [122]: "أي أمّنا. والباء إما للتعدية أي جعلنا مصليين خلفه، أو للحال أي صلى ملتبساً بنا".

وقوله: "ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا".

يحتّم أن يكون من باب حذف كان واسمها بعد لو وهو كثير، والتقدير: ولو كان الإتيان حبواً. ذكره الطيّبي قال: "ويجوز أن يكون التقدير: ولو أتوهما حابين، تسمية بالمصدر مبالغة".

قوله: "وإنّ الصف الأول على مثل صفّ الملائكة".

قال الطيّبي [123]: "قوله "على مثل" خبر إنّ، والمتعلق كائن".

21 - حديث الصدقة [124].

قوله: "فلما جمع إليّ ماله لم أجد عليه فيه إلّا ابنة مخاض، فأخبرته أنها صدقته فقال: ذاك ما لا لبّن فيه ولا ظهّر".

قلت: الإشارة بذاك وهو صيغة المذكر إلى ابنة مخاض وهي مؤنث. وكذا ضمير "فيه" عائد إليه. لأنه قد ينزل المؤنث منزلة المذكر على إرادة معنى الشخص.

وقوله: "وقد عرضت عليه ناقةً فتيةً سمينهً ليأخذها، فأبى وردّها عليّ، وها هي ذه قد جنّك بها".

قال ابن مالك في شرح التسهيل [125]: "تفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المجرد بأنا وأخواته كثيراً كقولك: ها أنا ذا، وها نحن أولاء إلى ها هن أولاء. ومنه قول السائل عن وقت الصلاة "ها أنا ذا يا رسول الله" [126] وقوله تعالى: {هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ} [127] انتهى.

وفي حديث جابر في الذي اخترط سيفه: "فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فقال لي: مَنْ يَمْتَعُكَ مَتِي؟ قلت: الله. فها هو ذا جالساً" [128]. وفي حديث جلييب فقال: "يا رسول الله ها هو ذا إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه" [129].

وقال الأندلسي في شرح المفصل: "وأما قولهم "ها أنا" ونحوه، فـ"ها" عند سيويه [130] داخله على الأسماء المضمرة. وعند الخليل [131] مع الأسماء المبهمة في التقدير، على أنهم أرادوا أن يقولوا "هذا أنا" فجعلوا أنا بين ها وذا".

وقال السيرافي [132]: "ها" في هذه الحروف للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة ذا ونحوه. وإن شئت جعلت أنت ونحوه الخبر والإشارة هي الاسم". قال: "وإنما يقول القائل: "ها أنا ذا" إذا طلب رجل لم يُدر أحضر هو أم غائب، فيقول المطلوب: ها أنا ذا، أي الحاضر عندك".

قال ابن الأنباري [133]: "إنما يجعلون المكنيّ بين "ها" و"ذا" إذا أرادوا القريب في الأخبار، فمعنى ها أنا ذا ألقى فلاناً: قد قرب لقائي إياه. قال: وقول العامة "هو ذا لقي فلاناً" خطأ عند جميع العلماء، لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى قالوا: ها هو ذا يلقى فلاناً، وها أنا ذا ألقى فلاناً. وأنشد قول أمية:

ها أنا ذا لديكما [134] لبيكما لبيكما
وقال في موضع آخر: قولك "ها أنا ذا" إنما يقع جواباً لمن طلب إنساناً شك
في أنه حاضر أم غائب، فتقول مجيباً له: "ها أنا ذا"، ولا تقول مبتدئاً "ها أنا"
فتعرف بنفسك، لأنك إذا أشرت إلى نفسك بـ "ذا" فالإخبار "أنا" بعده لا فائدة
فيه". انتهى.
قوله: "فإن تطوّعت بخير".
هو على الأصل. وجاء قوله تعالى: {وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا} [135] بالنصب على
إسقاط الخافض.

مراجع هذه الحلقة

- 1- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي،
الطبعة الأولى، مطبعة النجف 1393 هـ 1973 م.
- 2- إعراب الحديث النبوي: العكبري، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، الطبعة
الأولى، عمان
- 3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هوام الأنصاري، تحقيق الشيخ
محمد محمى الدين، الطبعة الخامسة- دار الجيل- بيروت 1399 هـ 1979 م.
- 4- الإيضاح: الخطيب القزويني، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي.
- 5- البحر المحيط: أبو حيان، مطبعة السعادة 1328 هـ.
- 6- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: المرحوم عبد الفتاح القاضي،
الطبعة الأولى، دار لكتاب العربي 1401 هـ 1981 م.
- 7- بغية الوعاة: السيوطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة عيسى
الحلبي الطبعة
الأولى 1384 هـ 1964 م.
- 8- تاج العروس: الزبيدي.
- 9- تخریج أحاديث شرح الكافية: عبد القادر البغدادي، مخطوطة مصورة
بالجامعة الإسلامية برقم 266 عن شهيد علي.
- 10- تذكرة الحفاظ: الذهبي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية، نشر دار
إحياء التراث العربي، بيروت.
- 11- التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهری. دار إحياء التراث العربية،
عيسى الحلبي.
- 12- تهذيب التهذيب: ابن حجر، دار صادر عن الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن.
- 13- حاشية الأمير على مغني اللبيب.
- 14- حسن المحاضرة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة
الأولى 1387 هـ 1967 م.
- 15- خزنة الأدب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون.
- 16- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق د. شكر فيصل.
- 17- الزاهر: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، بغداد 1399 هـ 1979
م.
- 18- سنن أبي داود: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ومختصر سنن أبي
داود للحافظ المنذري وعليه معالم السنن للخطابي، تحقيق أحمد شاكر ومحمد
حامد الفقي.
- 19- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى الحلبي.
- 20- سنن الترمذي: تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة الفجالة الجديدة.
- 21- السيرة النبوية: ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، مطبعة الحلبي،
الطبعة الثانية 1375 هـ 1955 م.
- 22- شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

- 23- شرح أبيات سيويه: ابن السيرافي، تحقيق د. محمد عاب سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق 1979 م.
- 24- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية.
- 25- شرح التسهيل: ابن مالك، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم 15 ش نحو. ومنه مصورة بالجامعة الإسلامية برقم 1411.
- 26- شرح التسهيل: ابن مالك، الجزء الأول، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى 1394 هـ 1974 م القاهرة.
- 27- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: ابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، بغداد 1397 هـ 1977 م.
- 28- شرح الكافية: الرضي. دارا لكتب العلمية، بيروت.
- 29- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى.
- 30- شرح مشكاة المصابيح: الطيبي، مخطوط بالمكتبة المحمودية في المدينة المنورة، الجزء الأول برقم 548 والثاني برقم 613 والرابع برقم 945.
- 31- شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- 32- شواهد التوضيح والتصحيح: ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- 33- شواهد العيني على شرح الأشموني.
- 34- صحيح البخاري بشرح الكرمانى، الطبعة الأولى 1933 - 1938 م.
- 35- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي.
- 36- طبقات الشافعية: السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلوي، الطبعة الأولى.
- 37- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
- 38- الفوائد في مشكل القرآن: العز بن عبد السلام، تحقيق د. رضوان الندوي.
- 39- القاموس المحيط: الفيروز آبادي.
- 40- القراءات الشاذة: المرحوم عبد الفتاح القاضي.
- 41- الكتاب: سيويه، تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 42- كشف الظنون: حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بيروت.
- 43- مجمع الأمثال: الميداني، تحقيق المرحوم محمد محي الدين عبد الحميد.
- 44- المذكر والمؤنت: ابن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، بغداد الطبعة الأولى 1978 م.
- 45- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان القاري.
- 46- مسند الإمام أحمد بن حنبل. وبهامشه منتخب كنز العمال، بيروت 1398 هـ 1978 م.
- 47- معاني القرآن: الأخفشي، تحقيق د. فايز فارس، الطبعة الثانية 1401 هـ 1981 م.
- 48- مغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، الطبعة الأولى 1964 م.
- 49- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي وزميله، الطبعة الأولى 1383 هـ 1963 م.
- 50- همع الهوامع: السيوطي، تحقيق د. عبد العالم سالم، دار البحوث العلمية- الكويت.

- [1] الحديث عن أبي وأوله : "كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه .."
- انظر: مسند أحمد 15/27، 29، 1. مسلم لشرح النووي: فضائل القرآن 6/151.
- [2] ما بين المعقوفتين زيادة للتوضيح.
- [3] شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بدار الكتب المصرية برقم 10 نحوش ورقة 131 ومنه مصورة في الجامعة برقم 1411.
- [4] سورة مريم آية 4.
- [5] شرح المفصل لابن يعيش 2/74.
- [6] شرح المفصل لابن يعيش 75/2. وابن يعيش هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، كان من كبار أئمة العربية، ماهر في النحو والتصريف، تصدر بحلب للإقراء زمانا. صنف: شرح المفصل، شرح تصريف ابن جني، مات سنة 643 هـ. انظر بغية الوعاة 2/351.
- [7] صحيح مسلم بشرح النووي- باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف جـ 6 ص 101.
- [8] القاضي عياض سبقت ترجمته في الحلقة الأولى، وكلامه هنا مذكور في شرح النووي على مسلم 6/102.
- [9] أبو عبيد أحمد به محمد بن عبد الرحمن الهروي ، صاحب الغريين على أبي سليمان الخطابي وأبي منصور الأزهري ومات سنة 401 هـ.
- انظر طبقات الشافعية للسبكي 4/84، بغية الوعاة 1/371.
- [10] سورة الأعراف آية 149.
- قال الأخفش في معاني القرآن 2/315 العرب تقول سَقَطَ في يديه. وأسْقَطَ في أيديهم. وفي اللسان [مادة سقط]: قال الزجاج. يقال للرجل النادم على ما فعل الحسر على ما فرط منه: قد سَقَطَ في يده وأسْقَطَ. وقال أبو عمرو: لا يقال اسْقَطَ بالألف على ما يسمُّ فاعله، وفي التنزيل "ولما سَقَطَ في أيديهم" لما قال الفارسي: ضربوا لأَكْفَهُم على أكْفَهُم من الندم. وقد قرئ: "سَقَطَ في أيديهم" كأنه أضمر الندم..
- [11] البحر المحيط 393-4/349 وفيه زيادة وتفصيل.
- [12] مذهب الجمهور أن المجرور الحرف مفعول به في المعنى فصَحَّت نيابته عن الفاعل. وذهب ابن درستويه والسهيلي والرندي إلى أن النائب الضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سَقَطَ هو أي السقوط. انظر التصريح على التوضيح 1/287.

[13] هو أبو البقاء العكبري، وقد سبقت ترجمته في الحلقة الأولى. وكلامه هذا مذكور في الحديث رقم 5 من كتابه إعراب الحديث النبوي لتحقيق د. حسن الشاعر.

[14] شهاب الدين فضل الله بن حسير التَّوربشتي، محدث فقيه من أهل شیراز. شرح مصابيح السنة للبغوي شرحاً حسناً سمّاه
انظر كتف الظنون 1698/2، طبقات الشافعية للسبكي 349/8، مرقاة المفاتيح للقاري 59/1.

[15] مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، شرحها الطيبي شرحاً سماه "الكاشف عن حقائق السنن". ورموزه هكذا: معار السنن للخطابي (خط) شرح السنة للبغوي (حد) شرح صحيح مسلم للنووي (مح) والفائق للزمخشري (فا) ومفردات الرأب (غب) والنهاية لابن الأثير (نه) والتوربشتي (تو) والقاضي البيضاوي (قض) والمظهر (مظ) والأشرف (شف).
ومن هذا الشرح عدد من النسخ الخطية. وقد اعتمدت لا توثيق كلام الطيبي هنا على! 2 ورقة 46 ا- 47 1 مخطوط في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم 613.

[16] هو مظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني المتوفي سنة 727 هـ، له شرح على مصابيح السنة سماه "المفاتيح في شرح المصابيح". انظر: كشف الظنون 1699/2.

[17] انظر في "أن" المفسرة وشروطها مغني اللبيب ص 29 بتحقيق د. مازن المبارك، الطبعة الأولى.

[18] قال سيبويه 162/3: وأما قوله: كتبت إليه أن أفعل، وأمرته أن فُعل، فيكون على وجهين: على أن تكون "أن" التي تصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي... والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أي..

[19] سورة الأنعام آية 38.

[20] أي انتهى كلام الطيبي في شرح المشكاة.

[21] الحديث في البخاري- كتاب اللقطة/ باب هل يأخذ اللقطة. انظر فتح الباري 91/5 مسند أحمد 126/5.

[22] شواهد التوضيح والتصحيح ص 135.

[23] قال أبي (سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قلت: الرجل يجامع أهله ولا ينزل. قال: يغسل ما مس المرأة منه ويتوضأ ويصلي). انظر البخاري- كتاب الغسل- فتح الباري 1/398، مسند أحمد 5/113.

[24] النساء آية 43.

[25] حديث طويل، وفيه "قام موسى النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً في بني إسرائيل، فسئل: أي الناس أعلم؟ فقال: أنا أعلم...". البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام. فتح الباري 6/431.

البخاري: كتاب التفسير باب سورة الكهف، كتاب العلم- باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم- فتح الباري 1/217، والترمذي: أبواب تفسير القرآن 4/371، مسند أحمد 5/120.

[26] إعراب الحديث النبوي- الحديث الثاني.

[27] آل عمران آية 37.

[28] سورة طه 117.

[29] أي المصدرة. وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية. وممن أثبتة الفراء والفارسي والعكبري وابن مالك. انظر مغني اللبيب ص 294.

[30] سورة القلم آية 9.

[31] النساء 89.

[32] البقرة 266.

- [33] صدر بيت لرجل من طيء - وعجزه: بأبيض ماضي الشفرتين .
ويوم النقا: يوم الحرب عند النقا وهو الكتيب من الرمل.
انظر العيني على الأشموني 2/243، شرح الكافية 1/274، مغنى اللبيب ص 53،
حاشية الأمير 1/50، خزانة الأدب 2/224.
[34] شرح الكافية 1/274.
- [35] العلامة رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي المتوفي سنة 686 هـ.
قال عنه السيوطي: صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي يؤلف عليها بل ولا
في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل.
انظر بغية الوعاة 1/576 وللرضي أيضاً شرح قيم على الشافية لابن الحاجب.
[36] مَضر الحمراء وربعة الفرس وإياد الشمطاء وأنمار المضل أولاد نزار،
وردت قصتهم في مجمع الأمثال للميداني عند ذكر المثل "إن العصا من العصية"
ج 1 ص 14 لتحقيق محي الدين عبد الحميد.
- [37] زيد الخير هو ابن مهلهل بن زيد بن منهب الطائي النهاني كان يدعى زيد
الخليل لشجاعته فسماه النبي صلى الله عليه وسلم لما وفد عليه في سنة تسع
من الهجرة زيد الخير لأنه بمعناه، وأثنى عليه، وأقطعه أرضين.
انظر تاج العروس (مادة خيل)، السيرة النبوية لابن هشام- القسم الثاني ص
577.
- [38] قال أبو هشام. قد يشربون لفظاً معنى لفظ يعطونه حكمه، ويسمى ذلك
تضميناً. انظر مغنى اللبيب ص 762
- [39] البيت للناطقة الذباني في ديوانه ص 60- بتحقيق د. شكري فيصل.
ويستدل به في علم البلاغة على تأكيد المدح بما يشبه الذم- انظر الإيضاح
للقرظوني ص 524 بتحقيق د. خفاجي. والبيت من شواهد سيبويه 2/326
بتحقيق هارون، وهمع الهوامع 3/281 بتحقيق عبد العال سالم. وخزانة الأدب
3/327 بتحقيق هارون.
- [40] الكلام كله مأخوذ من ابن حجر في فتح الباري 1/220 بتصرف يسير، دون
إشارة.
- [41] سورة البقرة: آية 150.
- [42] البحر المحيط 1/442.
- [43] ثريان: أي فيه بلل أوندى.
- [44] شواهد التوضيح والتصحيح ص 156.
- [45] لحيان: كبير اللحية. قال الأشموني 3/232: وفيه خلاف والصحيح منع
صرفه.
- [46] صحيح البخاري بشرح الكرمانى 2/145
- [47] القلم: 9.
- [48] الكشف 4/142.
- [49] الحديث: "فرج سقف بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل ففرج صدري ثم غسله
من ماء زمزم ثم جاء بطست من ذهب مملوءاً حكمة وإيماناً فأفرغها في صدري
ثم أطبقه". مسند أحمد 5/0122 البخاري: كتاب الصلاة- باب كيف فرضت
الصلوات 1/458 من فتح الباري.
- [50] إعراب الحديث النبوي: 7.
- [51] تكملة الحديث عن أبي قلث: "الله لا إله إلا هو الحي القيوم قال: فضرب
في صدري وقال: ليهنك العلم أبا المنذر". مسند أحمد 5/143. مسلم: فضائل
القرآن 6/93 بشرح النووي. أبو داود: ما جاء في آية الكرسي رقم الحديث
1410.
- [52] إعراب الحديث النبوي: الحديث الثالث.

- [53] التعليق عن العمل يخص المتصرف من الأفعال القلبية، وهو إبطال عملها في اللفظ دون التقدير، لا اعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها. انظر: شذور الذهب 365.
- [54] الكهف: 12.
- [55] مسند أحمد 4/ 435، وفي إعراب الحديث للعكبري برقم 323.
- [56] مسند أحمد 5/114 وفي آخر الحديث (... فقرأت الفاتحة الكتاب، قال: هي هي، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم).
- [57] إعراب الحديث النبوي: 6.
- [58] مسند أحمد 5/123.
- [59] إعراب الحديث: رقم 8.
- [60] الرعدة 23-24.
- [61] الشيخ عز الدين بن عبد السلام سلطان العلماء ولد سنة 577 هـ وبرع في الفقه والأصول والعربية ألقى التفسير بمصر دروساً، وهو أول من فعل ذلك. من مصنفاته: تفسير القرآن، القواعد الكبرى والصغرى توفي بمصر سنة 660 هـ. انظر حسن المحاضرة 314 - 316.
- [62] الفوائد في مشكل القرآن للعز بن عبد السلام تحقيق د. رضوان الندوي ص 29.
- [63] البقرة: 5.
- [64] - مسند أحمد 5/ 132 الحديث عن زر بن حبیش قال، قال لي أبي "كأئن تقرأ سورة الأحزاب أو كأئن تعدّها؟ قال، قلت لي ثلاثاً وسبعين آية. فقال: قط، لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة..."
- [65] إعراب الحديث: 9.
- [66] شرح الكافية الشافية 4/1702 وانظر في مغني اللبيب 203.
- [67] "وكأين من نبي... " آل عمران 146 وابن كثير هو عبد الله به كثير المكي من التابعين توفي بمكة سنة 120 هـ. انظر البدور الزاهرة للمرحوم القاضي ص 8.
- [68] الأعمش: هو أبو محمد سليمان به مهران الأعمش الأسدي الكوفي الإمام الجليل كان ورعاً واسع الحفظ للقرآن، ولد سنة 60 هـ ومات سنة 148 هـ. انظر: القراءات الشاذة للمرحوم القاضي ص 16-17.
- [69] ابن محيصة: هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي مولاهم المكي، مقروء أهل مكة مع ابن كثير. ثقة، روى له مسلم، وكان عالماً بالعربية كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده. مات سنة 23 هـ انظر. القراءات الشاذة ص 11.
- [70] المبارك بن محمد أبو السعادات الجزري المشهور بين الأئمة، من مشاهير العلماء ولد سنة 544 هـ وانتقل إلى الموصل وأخذ النحو عن ابن الدهان وتنقل في الولايات وكتب في الإنشاء. ومن مصنفاته: النهاية في غريب الحديث، جامع الأصول من أحاديث الرسول، البديع في النحو. مات سنة 606 هـ. انظر: بغية الوعاة 2/ 274-275.
- [71] النهاية في غريب الحديث 4/ 79.
- [72] حيوة به شريح: شيخ الديار المصرية، روى عن عقبة بن مسلم وغيره. وثقه أحمد بن حنبل وغيره توفي سنة 158 هـ. انظر. تذكرة الحفاظ للذهبي 1/185-186.
- [73] عقبة بن مسلم التجيني إمام المسجد العتيق بمصر. روى عن ابن عمر وغيره. توفي حوالي سنة 120 هـ. انظر: تهذيب التهذيب 250-7/249.
- [74] أبو داود كتاب الصلاة باب 18 رقم الحديث 466 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

- [75] القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي (575-661 هـ) إمام في العربية ، عالم بالقراءات، يعرف الفقه والأصول. شرح المفصل في أربعة مجلدات، وسماه الموضّل. كما شرح الجزولية والشاطبية. انظر: بغية الوعاة 2/ 250، كثف الظنون 2/1770.
- [76] مسند أحمد 5/134 والرواية فيه "ويملي عليهم".
- [77] إعراب الحديث: رقم 10.
- [78] البقرة آية 282.
- [79] الفرقان آية 5.
- [80] قال أبو حيان: أملّ وأملى لغتان الأولى لأهل الحجاز وبني أسد، والثانية لتميم. البحر المحيط 2/ 342.
- [81] مسند أحمد 5/135.
- [82] لفضالة بن شريك الأسدي، وقيل لابن الزبير الأسدي من أبيات يهجو بها عبد الله بن الزبير. وأبو حبيب كنية عبد الله بن الزبير، وكان بخيلا. انظر: سيبويه 2/297، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/ 569، الأصول لابن السراج 1/ 466، المقتضب للمبرد 4/ 362، همع الهوامع 2/ 195، شرح الأشموني 4/ 2.
- [83] شطر رجز لم يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه 2/ 296، والمقتضب 4/ 362، والأصول لابن السراج 1/ 465 وهمع الهوامع 2/ 195 والأشموني 4/ 2 وخزانة الأدب 2/ 57.
- [84] انظر سيبويه 2/297. وقال الأشموني 4/ 2: هو نشر من كلام عمر في حقّ علي رضي الله عنهما كما في شرح الجامع، لشطر بيت، ولهذا لم يذكره العيني في شواهد، وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير...
- [85] أثبتها من شرح الكافية الشافية.
- [86] قال البغدادي لا الخزانة 4/58: رأيت في (تذكرة أبي حيان) ما نصّه: قال الفرّاء: من قال قضية ولا أبا حسن لها لا يقول ولا أبا الحسن، بالألف واللام، لأنها تمحض التعريف في ذا المعنى وتبطل مذهب التنكير. وقال: إنما أجزنا "لا عبد الله لك" بالنصب لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد عبد الله، ولا نجيز لا عبد الرحمن ولا عبد الرحيم، لأن الاستعمال لم يلزم هذين كلزومه الأول وكان الكسائي يقيس عبد الرحمن وعبد العزيز على عبد الله، وما لذلك صحة. أهـ.
- [87] قائله مجهول، انظر: همع الهوامع 2/196، حاشية يس على التصريح 1/236.
- [88] روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده" انظر فتح الباري 6/219.
- [89] شرح التسهيل لابن مالك مصور في الجامعة الإسلامية عن مخطوطة دار الكتب ورقة 75-76.
- [90] ما بين المعقوفتين من شرح التسهيل لابن مالك وقد مرّ ذكر البيت قريباً.
- [91] قاله أبو سفيان به حرب بعد انتهاء غزوة أحد، وهو يومئذ مع المشركين. انظر: فتح الباري 7/ 349 كتاب المغازي، ولم يذكر إنّ في أوله. وذكره ابن مالك في شرح التسهيل 1/195 من المطبوع هكذا: إنّ لنا عُرّي ولا عُرّي لكم.
- [92] ما بين المعقوفين من شرح التسهيل- المخطوط.
- [93] في القاموس (مادة سبا): تفرقوا أيدي سبا وأيادي سبا تبدّدوا. ضرب المثل بهم لأنه لما غرق مكانهم وذهبت جناتهم تبدّدوا في البلاد.
- [94] ما بين المعقوفتين من شرح التسهيل.
- [95] شرح الكافية 1/259-260.

- [96] الصَّعِق. الشديد الصوت. ولقب خويلد بن نُفيل، فارسي لبني كلاب (القاموس المحيط. صعق).
- [97] أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفشي الأوسط، سكن البصرة وقرأ النحو على سيوبه دخل بغداد وناظر الكسائي. من مصنفاته: معاني القرآن. انظر بغية الشاة 1/ 590، معاني القرآن للأخفشي تحقيق د. فايز فارس ج 1/ الدراسة.
- [98] قال عبد القادر البغدادي في تخریج أحاديث شرح الكافية ورقة 19: "أقضاكم علي" أخرجه ابن ماجة عن ابن عمر لكن بلفظ أرحم أمتي أبو بكر وأقضاهم علي. وقال السخاوي في المقاصد: لم أقف على حديث "أقضاكم علي" مرفوع. ويروي في المرفوع عن أنس "أقضى أمتي علي". ما أورده البغوي في المصابيح وأخرجه الحاكم في مستدركه عن ابن مسعود قال: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي. وقال إنه صحيح ولم يخرجاه.
- أقول وفي البخاري 8/167 من فتح الباري، ومسنند أحمد 5/113 قال عمر: "أقرؤنا أبي وأقضانا علي".
- [99] قال ابن الأثير في النهاية 4/58: "وإن قرَّحه وملَّحه" أي توبله من القرح وهو التابل الذي يطرح في القدر كالكمون والكزبرة ونحو ذلك. يقال: قرَّحت القدر إذا تركت فيها الأبارير.
- [100] مسند أحمد 5/136.
- [101] مسند أحمد 5/136، وفي الترمذي: أبواب صفة القيامة 4/53 رقم الحديث 2574.
- [102] عن أبي قال (قال رجل: يا رسول الله أرأيت إن جعلت صلاتي كلها عليك. قال: إذا يكفيك الله تبارك وتعالى ما من دنياء وأخرتك). انظر: مسند أحمد 5/136.
- [103] شروط النصب بإذن ثلاثة: الأول: أن يكون الفعل مستقبلا، الثاني: أن تكون مصدرية. الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم. انظر شرح الأشموني 4/ 287 - 288.
- [104] تكملته " فأنا في النبيين موضع تلك اللبنة " الترمذي: المناقب 5/246 رقم الحديث 3692. مسند أحمد 5/137.
- [105] انظر شواهد التوضيح ص 78.
- [106] البخاري: كتاب التفسير/ سورة الشعراء. انظر فتح الباري 8/501.
- [107] الزخرف: 19.
- [108] الفرقان: 23.
- [109] الأنعام: 1.
- [110] حديث طويل في مسند أحمد 5/137 - 138.
- [111] إعراب الحديث: رقم 11.
- [112] حديث طويل عن أبي، انظر مسند أحمد 5/139.
- [113] إعراب الحديث: رقم 12.
- [114] مسند أحمد 5/137، 138. وفي الترمذي: المناقب 5/247 برقم 3692 وفي ابن ماجة برقم 4314.
- [115] التدوين في أخبار قزوين للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى السنة 623 هـ. انظر كشف الظنون 382-383.
- [116] مسند أحمد 5/ 139-140. وفي البخاري. كتاب الفتن 13/ 78 من فتح الباري. وفي مسلم بشرح النووي: كتاب الفتن 18/19.
- [117] استشهد به ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص 817. وهو من شواهد الأشموني 1/261 وأوضح المسالك 1/311 وهمع الهوامع 2/140.

- [118] البيت لأمية بن أبي الصلت. وقد استشهد به ابن مالك في شرح الكافية 1/456 وفي شواهد التوضيح ص 144 وهو من شواهد سيبويه 3/ 161 والأشمونى 1/ 262 وهمع الهوامع 2/ 135.
- [119] شرح عمدة الحافظ ص 823.
- [120] مسند أحمد 5/140 ، 141 . أبو داود: فضل صلاة الجماعة رقم 522.
- [121] إعراب الحديث: رقم 13.
- [122] شرح مشكاة المصابيح مخطوط في المكتبة المحمودية برقم 613 ج 2 ورقة 3.
- [123] شرح مشكاة المصابيح ج 2 ورقة 3.
- [124] الحديث عن أبي، وفيه قال: "بعثني رسول الله عليه وسلم مصدقاً على بلى وعذرة وجميع بني سعد...". مسند أحمد 5/ 142. أبو داود: زكاة السائمة برقم 1521.
- [125] شرح التسهيل لابن مالك 1/375.
- [126] في البخاري السائل عن الساعة قال "ها أنا يا رسول الله" فتح الباري 1/142 وفي مسلم بشرح النووي 4/ 115 بريدة أن السائل عن وقت الصلاة قال "أنا يا رسول الله".
- [127] آل عمران 119.
- [128] رواه البخاري في كتاب الجهاد وكتاب المغازي عن جابر برواية "فها هو ذا جالس" انظر فتح الباري 6/97، 7/ 426.
- [129] مسند أحمد 4/422.
- [130] كتاب سيبويه 2/353.
- [131] كتاب سيبويه 2/ 354.
- [132] كتاب سيبويه 2/ 353 الحاشية. والسيرافي هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان نسب إلى سيراف مدية بفارس، كان إماماً في النحو والفقه واللغة والشعر أخذ النحو عن ابن السراج شرح كتاب سيبويه شرحاً لم يسبق إلى مثله، توفي سنة 368 هـ انظر بغية الوعاة 1/507.
- [133] أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو واللغة والأدب. له مصنفات كثيرة منها: المذكر والمؤنث، الزاهر، شرح القصائد السبع الطوال، إيضاح الوقف والابتداء. توفي ببغداد سنة 328 هـ. انظر بغية الوعاة 1/212.
- [134] كلام ابن الأنباري هنا مذكور في كتابه الزاهر 2/278-279 والبيت لأمية بن أبي الصلت. وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري 738-739.
- 158.